المُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ آل عمران (102).

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ﴾ النساء (1).

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَـٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ الأحزاب (70، 71).

أما بعد:

فإن من نعمة الله على عبده أن يصرف همه وهمته إلى تعلّم كتابه والعلوم المتعلقة به؛ لأنها أشرف العلوم وأعلاها منزلة.

وقد نال ذلك الشرف جموعٌ غفيرة من أهل العلم وطلبته الذين انصرفت هممهم نحو كتاب الله يكتبون ويصنفون في تفسيره وتأريخه ونزوله، وتدبره والعمل به وسائر علومه التي ما زال الناس بحاجة إلى إبرازها وإظهارها والكشف عن أسرارها وإيضاح مكنوناتها.

ومن تلك المسائل المهمة التي نالت جانبًا محدودًا من الاهتمام لم يتمكن بسببه من حل إشكالاتها وإيضاح غموضها مسألة تكرر نزول بعض آيات وسور القرآن الكريم وهي المسألة التي لا يكاد يخلو كتاب من كتب علوم القرآن من الإشارة إليها تأييدًا أو رفضًا.

على أن ذلك التناول وتلك الإشارة ظلا يقفان بمنأى بعيد عما يحتاجه الناس من تجلية هذه المسألة وحل غموضها.

حتى إنك لتجد كثيرًا من هؤلاء المصنفين يختم حديثه عن هذه المسألة بأنها ما زالت تحتاج إلى كثير من البحث والتمحيص فشجعني ذلك على خوض غمار هذه القضية وكشف بعض أسرارها. وبيان وجوهها وأدلتها في بحث سميته بـ (الكشف والبيان في مسألة تعدد نزول بعض سور وآيات القرآن).

ويتكون البحث من:

مقدمة، وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة وفهارس.

تكلمت في التمهيد في المبحث الأول منه عن علاقة المسألة بالمكي والمدني من حيث أقسام القرآن بحسب النزول، والراجح في تعريف المكي والمدني وفي المبحث الثاني من التمهيد تكلمت عن علاقة المسألة بأسباب النزول من حيث طرق معرفتها

وصيغها وخلاف العلماء في سبب النزول ومكان النزول، وخطوات الترجيح بين أسباب النزول المتعارضة.

أما المبحث الأول ففيه الحديث عن: أسباب تعدد النزول والحكمة منه.

والمبحث الثاني ففيه الحديث عن: أسباب القول بتعدد النزول.

والمبحث الثالث ففيه الحديث عن: مذاهب العلماء في مسألة تعدد النزول.

والمبحث الرابع ففيه الحديث عن: دراسة السور المختلف في تعدد نزولها.

والمبحث الخامس ففيه الحديث عن: دراسة الآيات المختلف في تعدد نزولها.

ثم الخاتمة، والفهارس.

وبينما كنت أشمر عن ساعد الجد، وأقلب بطون المصادر والمراجع بحثًا عن مسائل هذا البحث ونوادره وقع بين يدي بحث للدكتور/ عبد الرزاق حسين أحمد بعنوان (مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي) منشور في العدد التاسع في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم العلوم الشرعية لعام 1429هـ شهر شوال.

فعزمت على جمع أوراقي والاكتفاء بما بذله الدكتور عبد الرزاق من جهد فلما قرأت البحث المشار إليه ألفيته لا يختلف كثيرًا عن الجهود السابقة في هذا المجال.

وكما قال عند صاحبه: (..... كما أود أن أشير إلى أن هذا البحث ما هو إلى خطوة أولية، لذا فهو بحاجة إلى تعمق أوسع، وتحليل أدق، اللذين حال دونهما ضيق الوقت والبعد عن أجواء العلماء....).

وزادني عزمًا على إكمال البحث وإتمامه أن جملة ما أحصاه الباحث من المواضع التي قيل بتكرار نزولها سورتان وخمس آيات. بينما بلغ جملة ما أحصيته في بحثي هذا من تلك المواضع أربع سور وعشر آيات أي ما يقارب الضعف.

ثم إن النتيجة التي خلص إليها الباحث المشار إليه هي:

إثبات بعض المواضع التي يصح القول فيها بتكرر النزول.

وهذا خلاف ما توصلت إليه.

وقد سلكت في بحثي هذا المنهج التحليلي الاستقرائي.

وقمت بإتباع المنهج العلمي:

فقمت بعزو النقول إلى مصادرها الأصيلة.

- وعزوت الآيات إلى سورها.
- وقمت بتخريج الأحاديث والحكم عليها قدر المستطاع.
- ضبطت الغامض من النص بالشكل.
- عرفت بما يحتاج إلى التعريف به من الألفاظ في الهامش.
- أعرضت عن التعريف بالأعلام؛ لعدم الحاجة لذلك.

وفي الختام، ما كان في بحثي من صواب فمن توفيق الله وعونه، وما كان من خطأ فمن الشيطان.

وأسأل الله عز وجل العفو والمغفرة والتجاوز والتسديد والتوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

المبحث الأول: (المكي والمدني)

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقسام القرآن بحسب النزول

اعتنى علماء علوم القرآن كثيرًا بجهات نزول القرآن، وأحصوا تلك الجهات إحصاءً دقيقًا.

ولعل أقدم نص حاول صاحبه حصر كل ما يمكن حصره من تلك الجهات والأماكن ما ذكره أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري في كتابه (التنبيه على فضل علوم القرآن) حيث يقول: (من أشرف علوم القرآن:

1- علوم نزوله وجهاته. 2- ، 3- وترتيب ما نزل بمكة والمدينة.

4- وما نزل بمكة وحكمه مدني. 5- وما نزل بالمدينة وحكمه مكي.

6- وما نزل بمكة في أهل المدينة. 7- وما نزل بالمدينة في أهل مكة.

8- وما يشبه نزول المكي في المدني. 9- وما يشبه نزول المدني في المكي.

10- وما نزل بالجحفة. 11- وما نزل ببيت المقدس.

12- وما نزل بالطائف. 13- وما نزل بالحديبية.

14- وما نزل ليلاً. 15- وما نزل نهارًا.

16- وما نزل مشيعًا. 17- وما نزل مفردًا.

18- والآيات المدنيات في السور المكية. 19- والآيات المكيات في السور المدنية.

20- وما حمل من مكة إلى المدينة. 21- وما حمل من المدينة إلى مكة.

22- وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة. 23- وما نزل مجملاً.

24- وما نزل مفسرًا.

25- وما اختلفوا فيه فقال بعضهم مدني وبعضهم مكي فهذه خمسة وعشرون وجهًا من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له أن يتكلم في كتاب الله تعالى)[1]

وتتفاوت أهمية هذه الأوجه، وتختلف عناية العلماء بها قلة وكثرة. وليست كل تلك الجهات المذكورة في هذا النص وثيقة الصلة بموضوع بحثي هذا.

ويمكن أن اعتبر أن أوثق تلك الأنواع صلة بموضوعي هذا هو ما نص فيه صراحة على نزوله في مكة أو المدينة.

يقول ابن النقيب: (المنزل من القرآن على أربعة أقسام:

1- مكي. 2- ومدني.

3- وما بعضه مكي وبعضه مدني[2]. 4- وما ليس بمكي ولا مدني.

ولذلك فإنه يمكن القول: أن أقسام القرآن بحسب النزول ثلاثة أقسام[3]:

- **القسم الأول**: المكي، وعدد سوره ثنتان وثمانون سورة وهي السور المتبقية بعد حصر السور المدنية والسور المختلف فيها.

---

(1) التنبيه على فضل علوم القرآن، 307 – 314، ضمن مجلة المورد العراقية مجلد 17 عدد 4، وانظر: البرهان في علوم القرآن 192/1، والإتقان في علوم القرآن 25/1.

(2) الإتقان في علوم القرآن 26/1، نقلاً عن مقدمة تفسير ابن النقيب.

(3) وسيأتي في المطلب الثاني سبب استبعاد أن يكون شيء من القرآن غير موصوف بأنه مكي أو مدني.

- **القسم الثاني**: المدني، وعدد سوره عشرون سورة وهي: سور:

1-	البقرة.	2-	وآل عمران.	3-	والنساء.	4-	والمائدة.
5-	والأنفال.	6-	والتوبة.	7-	والنور.	8-	والأحزاب.
9-	ومحمد.	10-	والفتح.	11-	والحجرات.	12-	والحديد.
13-	والمجادلة.	14-	والحشر.	15-	والممتحنة.	16-	والجمعة.
17-	والمنافقين.	18-	والطلاق.	19-	والتحريم.	20-	والنصر.

- **القسم الثالث**: المختلف فيه، وعدد سوره ثنتا عشرة سورة: وهي سور:

1-	الفاتحة.	2-	والرعد.	3-	والرحمن.	4-	والصف.
5-	والتغابن.	6-	والمطففين.	7-	والقدر.	8-	والبينة.
9-	والزلزلة.	10-	والإخلاص.	11-	والفلق.	12-	والناس[1]

والمتأمل في القسم الثالث من الأقسام السابقة يجد أن موضوع بحثي هذا – في الغالب – يتعلق بهذا القسم؛ فإن أحد أسباب إدعاء تكرار النزول –كما سيأتي – هو الخلاف في مكان نزول السورة أو الآية.

على أن تصنيف السورة ضمن القسم الأول أو القسم الثاني – المكي أو المدني المتفق عليه – لا يعني بالضرورة خلوها من آية أو آيات نزلت في غير المكان الذي نزلت فيه غالب آيات السورة.

(1) انظر: البرهان في علوم القرآن 193/1، والإتقان في علوم القرآن 30/1، ومناهل العرفان 201/1.

والأقوال في تعداد المكي والمدني والمختلف غير هذا كثيرة، فلتراجع في المصادر والمراجع المشار إليها.

ولذلك فإن بعض الآيات التي ادعي تكرر نزولها هي من هذا النوع، فليس الحكم بمدنية أو مكية السورة حكمًا على سائر آياتها بذلك.

بقي أن أشير إلى أن هذا التقسيم الثلاثي لسور القرآن اتبع فيه الدليل النقلي، والمتأمل في الخلاف الكبير في حصر وتعداد السور المدنية – من 27 سورة إلى 20 سورة – وكذلك في السور المختلف فيها، يحث الباحثين على دراسة هذه المسألة والاستعانة بالدليل الاجتهادي الاستنباطي – الضوابط والمميزات والخصائص الموضوعية واللفظية للسور المكية والمدنية – في تحديد التصنيف الحقيقي لهذه السور المختلف فيها، وتقليص دائرة الخلاف في حصر السور المكية أو المدنية.

المطلب الثاني

الراجح في تعريف المكي والمدني

إذا أردنا أن نعرف كيف توصل العلماء إلى ذلك التقسيم للقرآن الكريم حسب نزوله، فإن ذلك التقسيم مرّ عبر مراحل من الخلاف في المراد بالمكي والمدني، والمختار في التعريف بهما.

وتكاد تتفق غالب كتب علوم القرآن على الاصطلاحات الثلاثة التي وقع الخلاف في اعتماد واحد منها تعريفًا معتمدًا للمكي والمدني.

التعريف الأول:

المكي: ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة.

المدني: ما نزل بالمدينة.

وقد روعي في هذا التعريف مكان النزول.

ويرد على هذا التعريف:

أولاً: انه غير ضابط ولا حاصر، فبه تثبت الواسطة؛ فما نزل بالأسفار لا يطلق عليه مكي ولا مدني[1].

ثانيًا: أن تحديد مكان النزول أصعب من تحديد زمانه[2].

(1) انظر: البرهان 187/1، والإتقان 26/1، ومناهل العرفان 196/1.

(2) انظر: اختيارات السيوطي وترجيحاته في علوم القرآن ص59.

التعريف الثاني:

المكي: ما وقع خطابًا لأهل مكة.

والمدني: ما وقع خطابًا لأهل المدينة.

فكل شيء نزل فيه (يا أيها الناس) فهو مكي، وكل شيء نزل فيه (يا أيها الذين آمنوا) فهو مدني.

وقد روعي في هذا التعريف المخاطبون.

وهذا القول منسوب إلى ابن مسعود τ، وعروة بن الزبير وعلقمة وقال به بعض المفسرين[1].

ويرد على هذا التعريف:

أولاً: أنه غير ضابط ولا حاصر –كما في سابقه–؛ فإن في القرآن ما ليس مبدوءًا بـ (يا أيها الذين آمنوا) و(يا أيها الناس) وهو كثير، وهذا لا يمكن وصفه بالمكي ولا بالمدني على هذا التعريف[2].

ثانيًا: أنه غير مطّرد؛ ففي المدني ما صُدّر بيا أيها الناس كقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ..... ﴾ النساء آية (1)[3].

(1) انظر: البرهان في علوم القرآن 190/1، والإتقان في علوم القرآن 27/1.

(2) انظر: الإتقان في علوم القرآن 27/1، ومناهل العرفان 196/1.

(3) انظر: مناهل العرفان 196/1.

وفي المكي ما صُدّر بيا أيها الذين آمنوا كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ .....﴾ الحج آية (77).

التعريف الثالث:

المكي: ما نزل قبل الهجرة، ولو بغير مكة.

والمدني: ما نزل بعد الهجرة، ولو بغير المدينة[1].

وهو المختار، والمشهور، والذي عليه غالب المفسرين والأئمة[2].

ومن أسباب ترجيح هذا التعريف:

أولاً: أنه روعي فيه زمان النزول، وهذا يجعله ضابطًا وحاصرًا، بخلاف مراعاة مكان النزول، أو المخاطب بالنزول، كما في سابقيه.

ثانيًا: أن الحدث المختار تحديد زمان النزول به من الشهرة بمكان فيسهل إذًا تحديد ما نزل قبله وبعده.

ثالثًا: أن غالب الفوائد التي ذكرها العلماء لمعرفة المكي والمدني كمعرفة الناسخ من المنسوخ والتدرج في التشريع إنما تتعلق بهذا التعريف، فهو الذي يعتبر زمن النزول[3].

---

(1) انظر: البرهان في علوم القرآن 187/1، والإتقان في علوم القرآن 26/1.

(2) انظر: المحرر الوجيز 143/2، والتسهيل لعلوم التنزيل 5/1، والبرهان في علوم القرآن 187/1، وفتح الباري 41/9، والإتقان في علوم القرآن 26/1، ومناهل العرفان 195/1.

(3) انظر: الإتقان في علوم القرآن 26/1، ومناهل العرفان 197/1، واختيارات السيوطي وترجيحاته في علوم القرآن ص58.

وبهذا التعريف تتلاشى كثير من الخلافات حول مكية أو مدنية آية بعينها وتنزول كثير من الإشكالات حول نزول بعض الآيات خاصةً إذا علمنا أن الحكم بمكية سورة أو مدنيتها لا ينفي وجود آيات مدنية فيها أو العكس، وهذا أحد أسباب القول بتكرر النزول وتعدده، كما سيأتي معنا لاحقًا.

وقد استنبط العلماء خصائص وضوابط ومميزات تعينهم – إضافة إلى الاستدلال النقلي – في الحكم على هذه السورة أو الآية بأنها مكية أو مدنية.

وهذه الخصائص والضوابط ومعرفتها والتأمل فيها هي أحد عوامل الفصل في قضيتنا التي عقدنا هذه الصفحات تمهيدًا لها.

المطلب الثالث

الصلة بين تعدد النزول والاختلاف في مكان النزول

يعد الاختلاف في مكان نزول السورة أو الآية – سواء كانت في مكة أو المدينة – من أشهر دواعي القول بتكرر النزول، ولذلك فإن تحرير ذلك الخلاف، وترجيح القول الصحيح في سبب نزول الآية أو السورة يحصر المواضع التي يضطر فيها للقول بتعدد النزول وتكرره.

وإذا تأملنا السورة المختلف في مكان نزولها بين مكة والمدينة نجد أنها لا تختلف عن الآيات والسور التي قيل بتعدد نزولها.

فمثلاً، من السور المختلف في مكان نزولها:

سورة الفاتحة، والكوثر، والإخلاص.

وهي من السور التي قيل بتكرر نزولها[1].

والآيات التي قيل بتكرر نزولها هي في الغالب ضمن سور وقع الخلاف في مكان نزولها[2]

وسيأتي مزيد لتوضيح ذلك في ثنايا البحث.

(1) انظر: الإتقان في علوم القرآن 1/34 – 42.

(2) انظر: المصدر السابق.

ومما يجدر التأكيد عليه أنه ليس بالضرورة إذا كانت السورة مكية أن تكون كل آياتها كذلك والعكس كذلك.

وملاحظة هذه المسألة المهمة تعين على تحرير النزاع في موضوع بحثي هذا[1].

(1) انظر: البرهان في علوم القرآن 26/1، 29.

المبحث الثاني

أسباب النزول وتعددها والترجيح بينها

وفيه مطالبان:

المطلب الأول

أسباب النزول وطرق معرفتها وصيغها

يعتبر سبب النزول من ألصق أنواع علوم القرآن بموضوع بحثي هذا (تكرر النزول) وذلك لأن الحامل على القول بتكرر النزول هو وجود أكثر من قصة وسبب لنزول الآية ولا يمكن الجمع ولا الترجيح بينها.

لذلك كان لزامًا أن يشتمل تمهيد هذا البحث على حديث موجز مختصر يعرف بأسباب النزول وطرق معرفتها وصيغتها.

ولبيان أهمية معرفة أسباب النزول لابد من التوقف عند أقوال عدد من الأعلام حول أهمية أسباب النزول.

يقول الواحدي: (... فآل الأمر بنا إلى إفادة المبتدئين بعلوم الكتاب، إبانه ما أنزل فيه من الأسباب إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها؛ لامتناع معرفة تفصيل الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها)[1].

(1) أسباب نزول القرآن ص96.

ويقول ابن دقيق العيد: (بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن)[1].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب)[2].

ويمكن أن نعرف سبب النزول بأنه: ما نزل بشأنه قرآن، وقت وقوعه، كحادثة أو سؤال[3].

وهذا التعريف يحدد ما يطلق عليه (سبب نزول) وما لا يطلق عليه ذلك. وعند الالتزام الحقيقي بهذا التعريف وما اشتمل عليه من ضوابط وشروط نجد أن كثيرًا مما يدخل تحت هذا المسمى لا تنطبق عليه هذه الشروط والضوابط.

وهذا مما ينبغي أن يراعى عند تعدد الروايات في سبب نزول آية واحدة أو سورة واحدة.

ومن المسائل المهمة التي اعتنى بها العلماء أثناء دراستهم لأسباب النزول، الطرق المعتبرة لمعرفتها، ويمكن تلخيصها في ثلاث طرق:

1- الرواية الصحيحة عن النبي ρ.

2- الرواية الصحيحة الصريحة عن أصحاب النبي ρ.

3- الرواية عن التابعين، واشترطوا لها:

---

(1) الإتقان في علوم القرآن 93/1.

(2) مجموع الفتاوى 339/13.

(3) انظر: الإتقان 92/1، ومباحث في علوم القرآن للقطان ص78.

أ- الصحة. ب- الصراحة.

ج- الاعتضاد بقول ورواية تابعي آخر. د- أن يكون مشهورًا برواية التفسير[1].

وإذا التزمنا هذه الطرق الثلاث المعتبرة في معرفة أسباب النزول فإن كثيرًا من المرويات في أسباب النزول لن تبقى صامدة أمام الروايات الصحيحة المعتمدة المعتبرة.

ومن وسائل العلماء في معرفة أسباب النزول المعتبرة والمعتمدة تحديد الصيغ الصريحة وغير الصريحة التي تُنقل إلينا بها مرويات أسباب النزول.

والصيغ والأساليب التي يستعملها الرواة في نقل أحاديث أسباب النزول كثيرة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: الصيغ الصريحة:

1- مثل قول الراوي: سبب نزول هذه الآية كذا[2].

2- مثل قول الراوي: حدث كذا فنزل كذا، أو فنزلت الآية[3].

القسم الثاني: الصيغ غير الصريحة:

1- مثل قول الراوي: نزلت هذه الآية في كذا.

2- مثل قول الراوي: ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في كذا[1].

---

(1) انظر: الإتقان 100/1، ومباحث في علوم القرآن للقطان ص76، 77.

(2) انظر: مناهل العرفان 116/1، وقد أنكر بعض الباحثين المعاصرين وجود مثل هذه الصيغة، انظر: المحرر في أسباب نزول القرآن 115/1.

(3) انظر: البرهان في علوم القرآن 32/1، والإتقان في علوم القرآن 100/1، ومناهل العرفان 116/1.

وعن هذا القسم غير الصريح يقول ابن تيمية رحمه الله:

(وقولهم: نزلت هذه الآية في كذا يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول عنى بهذه الآية كذا...)[2].

ويقول الزركشي رحمه الله:

(وقد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها....)[3].

وبالتأمل في هذه الصيغ نجد أن الاستغناء بالصيغ الصريحة عن الصيغ غير الصريحة يحصر مساحة الخلاف، ويستثنى كثيرًا من الروايات التي اشتملت على أسباب النزول.

وقد أضاف بعض الباحثين صيغًا أخرى مثل: ونزلت، حتى أنزل الله، فلما أنزل الله، فيّ نزلت، فينا نزلت، حتى نزل القرآن، ونزل فيهم القرآن، فأنزل الله تصديق ذلك، فبلغنا أنها نزلت.... وذكر أن تلك الصيغ وغيرها لا يعتمد عليها في الترجيح بين روايات أسباب النزول[4].

فهذه ثلاث معالم بارزة في التعرف على سبب نزول الآية الصحيح، وتمييزه عن غيره. وهي : تعريف سبب النزول، وطرق معرفته، وصيغه الصريحة.

---

(1) انظر المصادر السابقة.

(2) مجموع الفتاوى 339/13.

(3) البرهان في علوم القرآن 32/1.

(4) انظر: المحرر في أسباب النزول 120/1، 121.

وكلما اعتنينا بها حق العناية قل الخلاف والتعارض بين روايات أسباب النزول، وبالتالي لم نعد بحاجة للقول بتعدد النزول.

المطلب الثاني

خطوات الترجيح بين أسباب النزول المتعارضة

اعتمد العلماء طرقًا وأساليب متعددة للجمع أو الترجيح بين الروايات المتعددة والمتعارضة في أسباب النزول.

ونذكر في هذا التمهيد ملخصًا لتلك الطرق والأساليب والخطوات والتي سنسلكها – أو بعضها – عند دراستنا للروايات المتعددة التي حملت بعض العلماء على القول بتعدد النزول وتكرره.

أولاً: إذا كانت تلك الروايات غير صريحة في السببية، فلا تحمل على سبب النزول، وإنما تكون من جملة ما فسرت به تلك الآية.

ثانيًا: إذا كان بعض تلك الروايات صريحًا وبعضها غير صريح، فإنه يقدم الصريح على غير الصريح[1].

ثالثًا: إذا استوت الروايات المتعارضة في الصراحة، ولكن بعضها صحيح والآخر غير صحيح، فإنه يقدم الصحيح على غير الصحيح.

رابعًا: إذا تساوت الروايات في الصراحة والصحة وأمكن الجمع بينهما بسبب تقارب زمن الوقائع، فإنه يجمع بينها بتعدد السبب واتحاد النازل[2].

---

(1) انظر: الإتقان في علوم القرآن 102/1، ومناهل العرفان 119/1، 120، والمحرر في أسباب نزول القرآن 158/1 – 193.

(2) انظر: الإتقان في علوم القرآن 102/1، ومناهل العرفان 121/1.

خامسًا: إذا تساوت الروايات المتعارضة في الصراحة والصحة، ولم يمكن الجمع بينها، وفي أحدها أحد المرجحات التالية:

1- حضور الراوي للقصة.

2- كون الراوي صاحب القصة.

3- موافقة السبب للفظ الآية.

4- دلالة سياق الآية عليه.

5- موافقة السبب للوقائع التاريخية[1].

6- عُمل بذلك المرجح.

سادسًا: فإن لم يكن الجمع ولا الترجيح، فيلجأ حينئذٍ إلى القول بتعدد النزول وتكرره عند بعض العلماء[2].

وحديثنا في الصفحات القادمة من بحثنا عن هذه الحالة، وآراء العلماء فيها، والراجح المختار فيها.

(1) انظر: الإتقان في علوم القرآن 102/1، ومناهل العرفان 119/1، 102، والمحرر في أسباب نزول القرآن 158/1 – 193.

(2) انظر: البرهان في علوم القرآن 30/1، والإتقان في علوم القرآن 102/1.

المبحث الأول

أسباب تعدد النزول والحكمة فيه

عدد العلماء القائلون بتعدد النزول حِكَمًا عدة لما تكرر نزوله، وتلك الحِكَم – أو بعضها – هي أدلة لدى هذا الفريق.

ولذلك فإنها لم تسلم من الاعتراض والاستشكال، ولكني سأكتفي في هذا الموضع بذكر هذه الحِكَم والأسباب؛ اكتفاء بمناقشتها والرد عليها عند الحديث عن مذاهب العلماء في مسألة تكرر النزول.

ومن تلك الحِكم:

أولاً: التعظيم والتشريف لذلك المكرر نزوله:

يقول الثعلبي: (..... نزل بها – يعني سورة الفاتحة – جبريل مرتين، مرة بمكة ومرة بالمدينة حين حلّها رسول الله ρ تعظيمًا وتفضيلاً لهذه السورة على ما سواها....)[1].

يقول الزركشي: (وقد ينزل الشيء مرتين؛ تعظيمًا لشأنه...)[2].

ويمثلون لذلك بسورة الفاتحة فإنه قيل بتكرر نزولها مرة في مكة ومرة في المدينة[3].

---

(1) الكشف والبيان 90/1.

(2) البرهان في علوم القرآن 29/1، وانظر: مناهل العرفان 122/1.

(3) انظر: البرهان في علوم القرآن 30/1، والإتقان في علوم القرآن 35/1.

يقول الفخر الرازي في تفسيره:

(أنه لما كان المراد بقوله: (سبعا من المثاني) هو الفاتحة دل على أن هذه السورة أفضل سور القرآن من وجهين.... والثاني: أنه تعالى لما أنزلها مرتين دل ذلك على زيادة فضلها وشرفها)[1].

قال ابن عادل في اللباب: (..... وإنما كان كذلك؛ مبالغة في تشريفها....)[2].

ثانيًا: التذكير بالآية والموعظة بها، فيتكرر نزولها من أجل ذلك:

يقول ابن الحصار: (قد يتكرر نزول الآية تذكيرًا وموعظة)[3].

ويقول ابن تيمية: (.... فأنزل الله هذه الآية وإن كانت قد نزلت قبل ذلك بمكة مثل قوله: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ الإسراء آية (85)، وقوله: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ هود آية (114)، وغير ذلك من الآيات التي نزلت بمكة ثم جرى بالمدينة سبب يقتضي الخطاب فأنزلت مرة ثانية)[4].

(1) التفسير الكبير 212/19.
(2) اللباب 167/1.
(3) الإتقان في علوم القرآن 113/1.
(4) دقائق التفسير 37/2.

ويقول أبو شهبة: (وفي هذا التكرار تذكير الله لعباده بما اشتملت عليه الآيات من الإرشادات والآداب العالية، وهي:

تحري العدالة والإنصاف عند الانتصار للنفس، وكبح جماح شهوة التشفي والإسراف في الانتقام عند النصر والظفر بالأعداء .....)[1].

ثالثًا: التذكير بالآية خشيته نسيانها:

يقول الزركشي: (وقد ينزل الشيء مرتين؛ تعظيمًا لشأنه، وتذكيرًا به عند حدوث سببه، خوف نسيانه...)[2].

وقد ضرب القائلون بتكرر النزول لهذه الحكمة أمثلة عدة كأواخر سورة النحل، والآية رقم 113 من سورة التوبة وغيرها.

رابعًا: التيسير على الأمة بنزول الآية أكثر من مرة على أكثر من حرف:

يقول السخاوي: (.... فإن قيل: فما فائدة نزولها مرة ثانية؟ قلت: يجوز أن تكون نزلت أول مرة على حرف واحد، ونزلت في الثانية ببقية وجوهها، نحو: (مَلِك) و(مالك) و(السَّراط) و(الصراط) ونحو ذلك)[3].

ويقول السيوطي: (وقد يجعل من ذلك – أي تكرر النزول – الأحرف التي تقرأ على وجهين فأكثر..... واستدل بحديث أُبي τ عند مسلم، ثم عقب عليه:

(1) المدخل لدراسة القرآن الكريم ص139.

(2) البرهان في علوم القرآن 29/1.

(3) جمال القراء وكمال الإقراء 34/1.

(.... فهذا الحديث يدل على أن القرآن لم ينزل من أول وهلة، بل مرة بعد أخرى)[1].

هذه بعض حكَم تعدد النزول عند من يرى ذلك، وهي كما أشرت سابقًا لا تخلو من اعتراضات ومآخذ نذكرها في موضعها بإذن الله.

(1) الإتقان في علوم القرآن 114/1.

المبحث الثاني

أسباب القول بتعدد النزول

يحسُن بنا في بداية الحديث في هذا المبحث أن نوضح الفرق بين مضمونه ومضمون البحث الذي سبقه، فالحديث في المبحث السابق كان عن الحكمة المستنبطة والملتمسة جراء تكرر نزول سورة أو آية، أما في هذا المبحث فالحديث متجه ناحية الباعث على القول بتعدد النزول وتكرره عند القائلين.

وكما بينا في ثنايا المبحث السابق أن الحكم المنصوص عليها هناك يعترضها الكثير من النواقض، فكذلك هنا يعترض الأسباب المشار إليها هنا الكثير من الاعتراضات والتعقبات.

وسأكتفي بإيراد الأسباب هنا دون بيان ضعفها، لورود ذلك في المبحث الثالث.

ومن تلك الأسباب:

أولاً: تعدد الروايات وتعارضها في سبب نزول السورة الواحدة أو الآية الواحدة، أو مكانه، فرواية تجعل نزولها في مكة وأخرى تجعل نزولها في المدينة.

وهذا السبب هو من أشهر الأسباب وأقواها، ويمكن أن تتفرع عنه بعض الأسباب الآتية، وأغلب الأمثلة تنطبق عليه.

يقول ابن تيمية: (.... وإذا ذكر أحدهم لها سببًا نزلت لأجله وذكر الآخر سببًا؛ فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب أو تكون نزلت مرتين مرة لهذا السبب ومرة لهذا السبب)[1].

ويقول الشوكاني عن الفاتحة: (..... وقيل إنها نزلت مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة جمعًا بين هذه الروايات)[2].

ومما يمثل به لهذا السبب:

أواخر سورة النحل، وآية ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ في الإسراء، وآية ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ التوبة آية (113)، وآية ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ هود آية (114)، وغيرها من الآيات[3].

ثانيًا: الاختلاف في القول بنزول السورة جملة واحدة، أو منجمة، وذلك كسورتي الفاتحة والأنعام.

(1) مجموع الفتاوى 340/13.

(2) فتح القدير 15/1.

(3) انظر: البرهان للزركشي 30/1، 31، والإتقان في علوم القرآن 39/1.

فعند ورود روايات تدل على أن سورة الفاتحة نزلت جملة واحدة وروايات تدل على نزولها على نجمين، جعلت بعض أصحاب هذا القول يقولون أنها نزلت مرتين مرة منجمة ومرة جملة واحدة[1].

يقول الآلوسي عن سورة الأنعام: (وحكى الإمام اتفاق الناس على القول بنزولها جملة، ثم استشكل ذلك بأنه كيف يمكن أن يقال حينئذٍ في كل واحدة من آياتها إن سبب نزولها الأمر الفلاني مع أنهم يقولونه.... والقول بأنها نزلت مرتين دفعة وتدريجًا خلاف الظاهر ولا دليل عليه.....)[2].

ثالثًا: تعدد الأقوال عن الصحابة والسلف عمومًا في معنى الآية الواحدة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

(.... فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك، فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين، فأريد بها هذا تارة وهذا تارة.....)[3].

ولم يذكر شيخ الإسلام ولا غيره ممن قالوا بتعدد النزول مثالاً تطبيقيًا على هذا السبب.

رابعًا: تنوع أماكن نزول آيات السورة الواحدة، فقد تكون السورة مكية إلا بضع آيات فإنها مدنية أو العكس.

---

(1) انظر: الإتقان في علوم القرآن 41/1، وروح المعاني 110/7.

(2) روح المعاني 110/7.

(3) مجموع الفتاوى 341/13.

فمثلاً سورة النحل مكية وأواخرها المختلف في تعدد نزوله مدني.

وسورة الإسراء مكية، وآية الروح المدعى تعدد نزولها إحدى قصتي نزولها مدنية[1].

وهكذا فإن الاختلاف في تحديد مكان نزول بعض أجزاء السورة الواحدة مع كون غالبها متعيَّنُ مكانِ النزول يسوّغ للبعض إيراد احتمال تكرر نزول هذا القدر المختلف، مرة مع سائر آيات السورة ومرة منفردًا.

خامسًا: الاختلاف في القراءة في اللفظة الواحدة داع إلى القول بتكرر نزول الآية المشتملة على تلك اللفظة.

يقول الآلوسي: (ووفق بين القراءتين – يعني في قوله تعالى ﴿ سَيَغْلِبُونَ ﴾ الروم آية (3) – بأن الآية نزلت مرتين، مرة بمكة على قراءة الجمهور، ومرة يوم بدر كما رواه الترمذي وحسنه عن أبي سعيد على هذه القراءة)[2].

سادسًا: المخاطبة بالسورة الواحدة لفريقين متباعدي المكان والزمان كسورة الإخلاص.

يقول الزركشي: (وكذلك ما ورد في ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ أنها جواب للمشركين بمكة، وأنها جواب لأهل الكتاب بالمدينة)[1].

---

(1) انظر: فتح الباري 512/8، والإتقان في علوم القرآن 39/1، وروح المعاني 153/15.

(2) روح المعاني 30/21، والحديث المشار إليه في الترمذي، وسيأتي تخريجه والحديث عن إسناده في المبحث الخامس ص72.

ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وسورة ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ أكثرهم على أنها مكية. وقد ذكر في أسباب نزولها سؤال المشركين بمكة وسؤال الكفار من أهل الكتاب اليهود بالمدينة، ولا منافاة؛ فإن الله أنزلها بمكة أولاً، ثم لما سُئل نحو ذلك أنزلها مرة أخرى....)[2].

(1) البرهان للزركشي 30/1.

(2) مجموع الفتاوى 191/17.

المبحث الثالث

مذاهب العلماء في مسألة تعدد النزول

مسألة تعدد نزول بعض سور القرآن وآياته وتكرر ذلك من المسائل المتكرر الحديث عنها في كثير من كتب التفسير وعلوم القرآن، ولا يكاد تفسير أو كتاب من كتب علوم القرآن يخلو من الإشارة إليها موافقة أو رفضًا واعتراضًا إلا ما ندر.

ولذلك أحببت في هذا المبحث أن أسوق أقوال العلماء والمفسرين في هذه المسألة إجمالاً، وأحدد موقفهم منها، مع ذكر أدلتهم، والراجح من تلك الأقوال.

وسأدع التفصيل في المواضع المختلف في تعدد نزولها إلى المبحثين القادمين بإذن الله تعالى.

وقع الخلاف بين أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

الأول: القائلون بأن في القرآن من السور والآيات ما تكرر نزوله مرتين أو ثلاثًا.

ومن هؤلاء: ابن الحصار[1]، والحسين بن الفضل[2]،والرازي[3]، والسخاوي[4]،

(1) انظر: الإتقان في علوم القرآن 113/1.

(2) انظر: التفسير الكبير 182/1.

(3) انظر: التفسير الكبير 182/1.

(4) انظر: جمال القراء 34/1.

وابن تيمية[1]، والزركشي[2]، وابن كثير[3]، والذهبي[4]، وابن حجر[5]، والقسطلاني[6]، والبقاعي[7]، والسيوطي[8]،والكرمي[9]، والشهاب الخفاجي[10]، وابن عقيلة[11]، والشوكاني[12]، والآلوسي[13]، وأبو شهبة[14]، والزرقاني[15]، وغيرهم رحمهم الله.

---

(1) انظر: مجموع الفتاوى 341/13، 190/17.

(2) انظر: البرهان في علوم القرآن 29/1.

(3) انظر: تفسير القرآن العظيم 719/2.

(4) انظر: تاريخ الإسلام – السيرة النبوية ص213.

(5) انظر: فتح الباري 454/8.

(6) انظر: المواهب اللدنية 233/1.

(7) انظر: مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور 160/1.

(8) انظر: الإتقان في علوم القرآن 113/1، والتحبير ص111.

(9) انظر: قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ في القرآن ص293.

(10) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي 42/1، وعده متفقًا عليه في الآيات مختلفًا فيه في السور. ونسب استحسانه إلى ابن حجر وابن الجزري.

(11) انظر: الزيادة والإحسان 211/1.

(12) انظر: فتح القدير 15/1.

(13) انظر: روح المعاني 290/6 وقد عده بعض المؤلفين من المعارضين لهذا الرأي، انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان ص469، ولكن الآلوسي نفسه يقول: (والذي أميل إليه جمعًا بين الأخبار أن هذه الآية مما تكرر نزوله والله تعالى أعلم) 290/6.

(14) انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم ص129.

(15) انظر: مناهل العرفان 120/1.

ولا يعني حشد هذه الأسماء أنهم على درجة واحدة في موقفهم من هذه المسألة، بل منهم المقل ومنهم المكثر، ومنهم المتوسط ومنهم المبالغ في الانتصار لها.

ولذلك عمد بعض المؤلفين إلى تقسيم العلماء في موقفهم من هذه المسألة إلى أقسام ثلاثة:

1- المكثرون. 2- المتوسطون. 3- المنكرون[1].

ولكني آثرت جمعهم في موقف واحد؛ لأن أصل المسألة واحد، فإذا جاز تكرر نزول آية أو سورة جاز تكرر نزول غيرها، إذا دعت الدواعي لذلك.

وأبرز حجج هؤلاء وأدلتهم[2]:

1- تعدد الروايات في أسباب النزول، وتعارضها الشديد في بعض السور والآيات، ولا سبيل للجمع بينها إلا بالقول بتكرر النزول[3].

وهذا الدليل من أقوى أدلتهم وأشهرها، ويمثل لذلك بالخلاف في مكان نزول سورة الفاتحة وسورة الإخلاص وكذلك سائر الأمثلة التي سنسوقها في المبحثين القادمين.

(1) انظر: مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنقض ص76، بحث منشور في العدد 9 لسنة 1429هـ، من مجلة العلوم الشرعية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(2) ربما يتشابه الحديث هنا والأمثلة كذلك مع ما سبق ذكره في أسباب القول بتكرر النزول وحكمه وفوائد، وقد بينت هناك الفرق فراجعه ص20، 23.

(3) انظر: نزول القرآن الكريم ص82، والمحرر في أسباب نزول القرآن 143/1.

2- الحكم والفوائد التي استنبطها بعض العلماء لوجود هذا التكرر في النزول، ومن ذلك:

أ- أن في التكرار تذكيرًا للمخاطبين وموعظة لهم، كما في تكرر نزول آية الروح وأواخر النحل. يقول ابن الحصار: (قد يتكرر نزول الآية تذكيرًا وموعظة)[1].

ب- أن في التكرار تعظيمًا للقرآن الكريم، كما في تكرر نزول الفاتحة. يقول الزركشي: (وقد ينزل الشيء مرتين؛ تعظيمًا لشأنه)[2].

ج- تذكير رسول الله ρ خوف النسيان، كأواخر النحل وآية النهي عن الاستغفار للمشركين.

يقول الزركشي: (وقد ينزل الشيء مرتين؛ تعظيمًا لشأنه، وتذكيرًا به عند حدوث سببه خوف نسيانه)[3].

وغير ذلك من الفوائد والحكم والأسباب.

3- أن النزول قد يتكرر لغرض إنزال بعض الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها.

يقول السيوطي: (..... فهذا الحديث يدل على أن القرآن لم ينزل من أول وهلة بل مرة بعد أخرى)[1].

---

(1) الإتقان في علوم القرآن 113/1، وانظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم ص139.

(2) البرهان في علوم القرآن 29/1، وانظر: مناهل العرفان 122/1.

(3) البرهان في علوم القرآن 29/1، وانظر: نزول القرآن الكريم ص83، والمحرر في أسباب النزول 143/1.

4- وجود أمثلة لها وشواهد في سائر القرآن الكريم أشهر من أن تنكر، وقد حفلت بها كتب التفسير وعلوم القرآن وأسباب النزول[2].

5- تكرر كتابة الآية الواحدة –كالبسملة – في سائر السور سوى براءة. وقد عده السيوطي نوعًا من تكرار النزول ودليلاً عليه[3].

الثاني: القائلون بعدم تكرار نزول شيء من سور القرآن وآياته.

ومن هؤلاء: القاضي العماد الكندي[4]، والقرطبي[5]، وابن القيم[6] رحمهم الله وكثير من المعاصرين كالطاهر بن عاشور[7]، وطاهر الجزائري[8] ومناع القطان[9] رحمهم الله، وفضل عباس[10]، ومحمد الشايع[1]، وخالد المزيني[2]، وغيرهم.

---

(1) الإتقان في علوم القرآن 114/1، وانظر: جمال القراء 34/1 وروح المعاني 30/21 ونزول القرآن الكريم ص83، والمحرر في أسباب نزول القرآن 143/1.

(2) انظر: التحبير في علم التفسير ص111، والمحرر في أسباب نزول القرآن الكريم 143/1.

(3) انظر: التحبير في علم التفسير ص111، ونزول القرآن الكريم ص83، وقد عد منه السيوطي أيضًا الآيات التي كررت في معنى واحد كالقصص والأوامر والنواهي، وسيأتي الرد عليه.

(4) انظر: تفسير الإمام ابن عرفة 9/1، والإتقان 114/1.

(5) انظر: الجامع لأحكام القرآن 179/1.

(6) شفاء العليل 163/1.

(7) انظر: التحرير والتنوير 611/15.

(8) انظر: التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ص56.

(9) انظر: مباحث في علوم القرآن ص91.

(10) انظر: إتقان البرهان 301/1.

ومن أدلة هؤلاء وحججهم:

1- أن القول بتكرار النزول تحصيل ما هو حاصل، فلا فائدة فيه.

يقول السيوطي رحمه الله: (أنكر بعضهم كون شيء من القرآن يتكرر نزوله، كذا رأيته في كتاب (الكفيل بمعاني التنزيل) وعلله: بأن تحصيل ما هو حاصل لا فائدة فيه.....)[3].

2- أن تكرر النزول خلاف الأصل، وخلاف الظاهر.

يقول ابن حجر: (والأصل عدم تكرر النزول)[4].

ويقول الآلوسي: (.... والقول بأنها نزلت مرتين، دفعة، وتدريجًا خلاف الظاهر ولا دليل عليه.....)[5].

ولذلك فإنه لا يُخرج عن الأصل وعن الظاهر إلا بأدلة قوية، وحجج قطعية، صحيحة وصريحة[6].

3- أن تكرر النزول يقتضي تكرر الكتابة في المصحف، كما تكررت بعض الآيات بنصها في سورة واحدة مثل ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾

(1) انظر: نزول القرآن الكريم ص86.
(2) انظر: المحرر في أسباب نزول القرآن 154/1.
(3) الإتقان في علوم القرآن 114/1.
(4) فتح الباري 652/8.
(5) روح المعاني (110/7).
(6) انظر: نزول القرآن الكريم ص85، والمحرر في أسباب نزول القرآن الكريم 154/1.

في سورة الرحمن وقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ في سورة المرسلات والبسملة في بداية السور غير براءة. وغير ذلك.

وكما تكررت بعض الآيات بنصها في سور متعددة مثل قول الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ في سورتي التوبة، والتحريم. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ ﴾ في سورتي فصلت والأحقاف وغيرها.

يقول الطحاوي: (..... ولو كانت نزلت في كل واحد من السببين لكانت مذكورة منه في موضعين كما كان قوله عز وجل: (يا أيها النبي جاهد الكفار)، الآية مذكورًا في موضعين إذ كانت نزلت مرتين لأنه أريد بها في كل واحد من الموضعين غير ما أريد بها في الموضع الآخر)[1].

4- عدم وجود الدليل الصحيح والصريح لوجود هذا التكرار.

ويجيب أصحاب هذا القول عن كثير من النماذج والأمثلة التي يسوقها أصحاب القول الأول[2].

(1) مشكل الآثار 205/2، وانظر تفسير ابن عرفة 91/1، وحاشية الشهاب 43/1. وفيه نقلاً عن الغزالي: (لو تكرر نزولها – أي الفاتحة – لكانت أربع عشرة آية). وهذه حجة دامغة لمنكري تكرر النزول، وانظر: نزول القرآن الكريم ص85، وإتقان البرهان 315/1.

(2) انظر: نزول القرآن الكريم ص86، والمحرر في أسباب نزول القرآن 154/1.

5- أنه يلزم من تكرر النزول القول بتكرر نزول القرآن كل سنة لمعارضة جبريل عليه السلام النبي ρ القرآن كل سنة، وهذا القول لا يقول به أحد[1].

6- أنه يمكن تصحّف لفظ الراوي من (فقرا) أو (فتلا) إلى (فنزل) فيظن السامع أن النازل وحي جديد، وإنما هو تذكير بما سبق نزوله.

يقول ابن القيم: (.... وأحسن من هذا أن تكون ذكرت – أي قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْ ﴾ – عند هذه القصة ودلت عليها، وذكَّروا بها عندها، إما من النبي ρ، وإما من جبريل عليه السلام فأطلق على ذلك النزول، ولعل هذا مراد من قال في نظائر ذلك: نزلت مرتين)[2].

ويقول السيوطي: (.... تنبيه: قد يكون في إحدى القصتين (فتلا) فَيَهِمُ الراوي فيقول: (فنزلت)....) إلى أن قال: (.... والحديث في الصحيح بلفظ: فتلا رسول الله ρ ..... وهو الصواب فإن الآية مكية....)[3].

---

(1) انظر: الإتقان في علوم القرآن 114/1، ونزول القرآن الكريم ص85 والتبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ص56.

(2) شفاء العليل 163/1، وانظر: التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ص56، والمحرر في أسباب نزول القرآن الكريم 155/1.

(3) الإتقان في علوم القرآن 107/1، وانظر: التحرير والتنوير 611/15 وفيه: (.... ولعل تأويل من قال: إنها نزلت حينما سأل عامر بن الطفيل وأربد، أو حينما سأل أحبار اليهود أن النبي ρ قرأ عليهم هذه السورة، فظنها الراوي من الأنصار نزلت ساعتئذٍ، أو لم يضبط الرواة عنهم عبارتهم تمام الضبط).

7- أنه يمكن أن تكون السورة مكية وبعض آياتها مدني أو العكس. وإنما الحكم بمكية السورة أو مدنيتها بحسب الغالب من آياتها.

يقول طاهر الجزائري: (إن المنكرين لتكرر نزول شيء في القرآن، يقولون في آية الروح وما شاكلها: إنها من الآيات المدنية الملحقة بالسور المكية. وهذا كاف في إزالة الإشكال. وهو أقرب مسلكاً، وأقوى مُدْرَكًا)[1].

والمتأمل في أقوال وحجج الفريقين يجد الكفة تميل لصالح الفريق الثاني وهم المنكرون لتعدد النزول، وسيأتي في المبحثين القادمين تأكيد لهذا الرأي من خلال الوقوف على الأمثلة والنماذج التي يستدل ويستشهد بها بعض هؤلاء لرأيهم في مسألة تعدد النزول.

(1) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ص56.

المبحث الرابع

دراسة السور المختلف في تعدد نزولها

بعد هذا المسير المبارك مع مسائل هذا البحث، نصل إلى أهم جوانبه ومسائله، وهي التي عقد هذا البحث من أجلها، إنها دراسة الآيات والسور المختلف في تعدد نزولها وترجيح ما يظهر رجحانه، وسأذكرها على قسمين: القسم الأول: السور المختلف فيها:

أولاً: سورة الفاتحة:

والخلاف في القول بتعدد نزولها مترتب على الخلاف في مكان نزولها.

وهو على أربعة أقوال:

القول الأول: أنها نزلت بمكة.

وهذا القول مروي عن علي وابن عباس وعبادة ψ، وعلي بن الحسين وموسى بن جعفر ومحمد بن يحيى بن حبان وأبو العالية ومقاتل وقتادة رحمهم الله وعليه جماهير الصحابة والتابعين والمفسرين المتقدمين والمتأخرين[1].

وأبرز أدلة هذا الفريق ما يلي:

(1) انظر: معاني القرآن للنحاس 47/1، وأسباب النزول للواحدي ص117، والمحرر الوجيز 61/1، جمال القراء 11/1، وتفسير ابن كثير 130/1، وفتح الباري 201/8، وأضواء البيان 236/1.

1- قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ الحجر آية (87).

وقد فسر النبي ρ السبع المثاني بالفاتحة في قوله: (الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته)[1].

وسورة الحجر المتضمنة لتلك الآية مكية باتفاق، والآية إخبار عما تمّ نزوله وليس عما لم يتم بعد، ومن البعيد أن يمنّ عليه بها في سورة الحجر قبل نزولها عليه حقيقة[2].

2- ما روي عن علي τ أنها نزلت بمكة[3].

3- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت بمكة[4].

4- ما روي عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل τ أنها من أول ما نزل بمكة[5].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (4204).

(2) انظر: الكشف البيان 90/1، وأسباب النزول للواحدي ص117، ومعالم التنزيل 701، وتفسير ابن كثير 130/1، والجامع لأحكام القرآن 177/1، وروح المعاني 59/1، والمحرر في أسباب نزول القرآن 147/1.

(3) أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان 89/1، والواحدي في أسباب النزول ص118.

(4) أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان 90/1، وضعف ابن حجر في العجاب إسناده 64/1، وأخرجه الواحدي في أسباب النزول ص118.

(5) أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان 89/1 وضعفه ابن حجر في العجاب 66/1، والبيهقي في الدلائل 158/1 وحكم عليه بالانقطاع. وذكر القرطبي أن اختلاف الأئمة في كون

5- أن الصلاة فرضت بمكة ولم يثبت أن النبي ρ صلى بغير الفاتحة.

يقول الثعلبي: (ولا يسعنا القول بأن رسول الله ρ كان بمكة يصلي عشر سنوات بلا فاتحة الكتاب، هذا مما لا تقبله العقول)[1].

ويقول القرطبي: (ولا خلاف أن فرض الصلاة كان بمكة، وما حُفظ أنه كان في الإسلام قط صلاة بغير (الحمد لله رب العالمين)...)[2].

القول الثاني: أنها نزلت بالمدينة.

وهذا قول مجاهد رحمه الله.

وقد نسبه بعضهم إلى أبي هريرة τ، والزهري، وعطاء بن يسار، وسَوادة بن زيادة، وعبد الله بن عبيد بن عمير[3] رحمهم الله جميعًا.

ومن أبرز أدلة هذا الفريق:

1- حديث ابن عباس رضي الله عنهما: بينما جبريل قاعد عند النبي ρ سمع نقيضًا من فوقه فرفع رأسه فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم، لم يفتح قط إلا اليوم فنزل منه ملك. فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض، لم ينزل قط

الفاتحة من أول ما نزل دليل على نزولها بمكة. انظر: الجامع لأحكام القرآن 177/1، وروح المعاني 59/1.

(1) الكشف والبيان 90/1، وانظر: أسباب النزول للواحدي ص117.

(2) الجامع لأحكام القرآن 177/1.

(3) انظر: الكشف والبيان 90/1، والمحرر الوجيز 61/1، والجامع لأحكام القرآن 177/1، والإتقان في علوم القرآن 35/1.

إلا اليوم، فسلّم وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك، فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته)[1].

فقد قرن في الحديث نزول الملك بالفاتحة مع خواتيم سورة البقرة، وخواتيم سورة البقرة مدنية اتفاقًا[2].

2- ما روي عن أبي هريرة τ أنه قال: (أن إبليس رَنّ حين أنزلت فاتحة الكتاب، وأنزلت بالمدينة)[3].

3- ما روي عن مجاهد: (نزلت فاتحة الكتاب بالمدينة)[4].

القول الثالث: أنها نزلت مرتين، مرة بمكة ومرة بالمدينة.

وهذا ملفق بين القولين الأول والثاني.

يقول أبو إسحاق الثعلبي: (قال بعض العلماء – وقد لفق بين هذين القولين: أنها مكية ومدنية نزل بها جبريل مرتين، مرة بمكة ومرة بالمدينة حين حلّها رسول الله ρ تعظيمًا وتفضيلاً لهذه السورة على ما سواها....)[5].

---

(1) أخرجه مسلم برقم (806).

(2) انظر: الجامع لأحكام القرآن 179/1، والمحرر في أسباب نزول القرآن 148/1.

(3) أخرجه ابن أبي شبية في المصنف برقم (30765)، وحسّن السيوطي في الإتقان 35/1، إسناده وقال: يحتمل أن الجملة الأخيرة يعني – وأنزلت بالمدينة – مدرجة من قول مجاهد.

(4) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص367، وأبو نعيم في الحلية 299/3، وابن أبي شيبة في المصنف برقم (30771) بنحوه.

(5) الكشف والبيان 90/1.

وممن قال بهذا القول أو نقله على وجه الموافقة: الحسين بن الفضل البجلي، والرازي في تفسيره الكبير، والزركشي في برهانه، وابن الجوزي، زاد المسير، والكرمي في الناسخ والمنسوخ، والسيوطي في الإتقان[1] وغيرهم رحمهم الله جميعاً.

ومن أبرز أدلة هؤلاء وتعليلاتهم:

1- الجمع بين الأدلة المتعارضة بين نزولها في مكة أو المدينة[2].

2- أن الله سماها مثاني في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى ﴾ الحجر (87).

ومعنى المثاني عندهم: المتكرر نزولها[3].

3- أن نزولها مرتين؛ كان مرة عند فرض الصلاة، ومرة عند تحويل القبلة إلى الكعبة[4].

4- أنها نزلت مرة بالبسملة ومرة بدون البسملة[5].

5- التعظيم لها والتشريف[6]

(1) انظر: التفسير الكبير 182/1، 212/19، والبرهان في علوم القرآن 29/1، وزاد المسير 303/4، وقلائد المرجان للكرمي 293، والإتقان في علوم القرآن 35/1.

(2) انظر: فتح القدير للشوكاني 15/1.

(3) انظر: الكشف والبيان 90/1، وزاد المسير 303/4، والتفسير الكبير 212/19.

(4) انظر: الزيادة والإحسان 211/1.

(5) انظر: حاشية الشهاب 42/1.

(6) انظر: الكشف والبيان 90/1، والبرهان في علوم القرآن 29/1.

القول الرابع: أنه نصف الفاتحة نزل في مكة ونصفها نزل في المدينة. وهو قول غريب جدًا كما قال ابن كثير رحمه الله[1].

الترجيح:

وفي ختام الحديث عن هذه المسألة وهي مكان نزول سورة الفاتحة. لابد من الترجيح بين تلك الأقوال الأربعة.

أما القول الرابع: فلاشك في بطلانه إذ لا دليل عليه ولا مستند له.

أما القول الثاني والذي يرى مدنية السورة فعندما نقف مع أدلته نجد التالي:

- أما حديث ابن عباس في صحيح مسلم فمعناه أن الملك الذي نزل في المدينة إنما نزل بثوابها أما هي فلم ينزل بها سوى جبريل؛ لقوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ الشعراء آية (193)[2].
- وأما حديث أبي هريرة ورواية مجاهد وفيها: وأنزلت فاتحة الكتاب بالمدينة.

فقد اشتد نقد العلماء لهذه اللفظة الواردة عن مجاهد رحمه الله.

يقول الحسين بن الفضل: (لكل عالم هفوة، وهذه منكرة من مجاهد؛ لأنه تفرد بها والعلماء على خلافه)[3].

---

(1) انظر: تفسير ابن كثير 130/1، والجامع لأحكام القرآن 177/1 وهو منسوب إلى أبي الليث السمرقندي.

(2) انظر: الجامع لأحكام القرآن 179/1، والمحرر في أسباب نزول القرآن 148/1.

(3) انظر: الكشف والبيان 9/1، وأسباب النزول للواحدي ص118، والإتقان 35/1.

ويقول السيوطي: (ويحتمل أن الجملة الأخيرة – يعني: وأنزلت بالمدينة – مدرجة من قول مجاهد)[1].

وإذا بطل القول الثاني القائل بمدينة السورة لم نعد بحاجة لمناقشة القول الثالث القائل بتعدد نزولها مرة بمكة ومرة بالمدينة؛ لأنه إنما بني على قوة القول الثاني، فإذا تهاوت دعائم هذا القول فقد بطل ما بني عليه.

أما بالنسبة لبعض حججهم وتعليلاتهم التي ذكروها ومنها:

أن سبب تسميتها (مثاني) تكرر نزولها:

فيقال لهم: أن الراجح في تسميتها (مثاني) أنها تكرر وثنى في كل صلاة بخلاف غيرها من القرآن[2].

ولو كان تكرر نزولها سببًا في تسميتها بذلك لسمي غيرها بذلك مما ادعى تكرر نزوله!!

وكذلك بقية التعليلات فلا دليل عليها ولا مستند لها.

ومما يُرَدّ به على عموم دعوى تكرر النزول ودعوى تكرر نزول الفاتحة أنه لو تكرر نزولها لكانت أربع عشرة آية، ولكتبت مرتين كما كتب قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ .....﴾ في التوبة والتحريم، وكما كرر غيرها[3].

(1) الإتقان في علوم القرآن 35/1.

(2) انظر: جامع البيان للطبري 536/7، والبحر المحيط 452/5.

(3) انظر: مشكل الآثار 202/2، وحاشية الشهاب 42/1.

وبهذا يترجح لدينا أن سورة الفاتحة سورة مكية ولا صحة لتكرر نزولها ولا لنزولها في المدينة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو من القائلين بإمكانية تكرر النزول كما مر معنا يقول: (وفاتحة الكتاب نزلت بمكة بلا ريب كما دل عليه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ الحجر آية (87). وقد ثبتت في الصحيح عن النبي ρ أنه قال: هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته، وسورة الحجر مكية بلا ريب ... وكذلك قول من قال: الفاتحة لم تنزل إلا بالمدينة غلط بلا ريب ولو لم تكن معنا أدلة صحيحة تدلنا على ذلك لكان من قال إنها مكية معه زيادة علم....)[1].

وممن صرح من المفسرين بترجيح نزولها مرة واحدة في مكة وضعف القول بتكرر نزولها، القرطبي حيث قال: (والأول أرجح) وقال أيضًا: (وما ذكرناه أولى؛ ففيه جمع بين القرآن والسنة)[2]، والثعلبي وابن كثير والبغوي والسمعاني والبيضاوي، حيث قال: (إن صح أنها نزلت مرتين) والسيوطي[3] وغيرهم.

(1) مجموع فتاوى ابن تيمية 190/17، 191.

(2) الجامع لأحكام القرآن 177/1.

(3) انظر: الكشف والبيان 9/1، ومعالم التنزيل ص7، وتفسير القرآن للسمعاني 31/1، وأنوار التنزيل 5/1، وتفسير ابن كثير 130/1، والإتقان في علوم القرآن 34/1.

ثانيًا: سورة الأنعام:

سورة الأنعام مكية اتفاقًا، إلا أن في بعض آياتها خلاف يسير، هل نزلت مع سائر آيات السورة في مكة أم أنها في المدينة؟

لكن عددًا من الروايات ذكرت أن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة.

ومن ثمّ نشأ التعارض فالروايات التي تنص على نزول بعض آيات السورة في المدينة، أو متفرقة في مكة لا تتوافق مع الروايات التي تنص على نزول السورة جملة واحدة.

فنشأ من ذلك التعارض قول ثالث هو أن السورة نزلت مرتين، مرة جملة بمكة ومرة منجمة بمكة وبالمدينة[1].

وبالإجمال السابق يتبين لنا أن في نزول سورة الأنعام ثلاثة أقوال:

1- أنها نزلت بمكة جملة واحدة:

روى هذا القول عن علي وابن عباس وابن مسعود وأُبيّ بن كعب وابن عمر رضي الله عنهم ومجاهد وغيرهم[2].

ومن أدلتهم: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملة، ونزل معها سبعون ألف ملك يجأرون حولها بالتسبيح)[3].

---

(1) انظر: روح المعاني 110/7.

(2) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ص366، وفضائل القرآن لابن الضريس ص94، والدر المنثور 5/6، والإتقان في علوم القرآن 119/1.

(3) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص366، وابن الضريس في الفضائل ص94، والطبراني في المعجم الكبير (12930) 166/12، وضعفه الهيثمي في مجمع الزوايد 59/7.

وروي نحو ذلك عن علي[1]، وأُبيّ بن كعب[2]، وابن عمر[3] رضي الله عنهم جميعًا.

2- أن غالبها نزل بمكة جملة وبعض آياتها نزل بالمدينة:

وهذا القول يروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة وعكرمة وابن جريج رحمهم الله.

وهو قول جمهور المفسرين كالثعلبي والواحدي والقرطبي والسيوطي وغيرهم[4].

ومن أدلتهم:

1- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سورة الأنعام نزلت بمكة جملة واحدة، فهي مكية إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [5] الأنعام الآيات (151 – 153).

---

(1) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان برقم (2435) 471/2، والبغدادي في تاريخ بغداد 271/7، وأورده السيوطي في الدر 7/6، وقد ضعّفه البيهقي، ووصفه الذهبي في الميزان 307/1 بالوضع.

(2) ضعفه ابن الصلاح في فتاويه 248/1، وأورده السيوطي في الدر 7/6، وانظر: الإتقان في علوم القرآن 120/1.

(3) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير 81/1، وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد 59/7.

(4) انظر: الكشف والبيان 131/4، وأسباب النزول للواحدي ص367، والجامع لأحكام القرآن 311/8، والدر المنثور 8/6، والإتقان في علوم القرآن 120/1.

(5) أخرجه النحاس في ناسخه 316/2 برقم 465، وذكره السيوطي في الدر المنثور 8/6، وحسن السيوطي إسناده في الإتقان 28/1، 43.

2- ما روي عن خباب τ أن قوله تعالى ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم ...﴾ الأنعام آية (52) نزل في الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن عندما طلبوا من النبي ρ أن يخصهم بمجلس دون ضعفاء المؤمنين[1].

3- ما روي عن سفيان رحمه الله قال: نزلت الأنعام كلها بمكة إلا آيتين نزلت بالمدينة في رجل من اليهود وهو الذي قال: ﴿ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ﴾[2].

3- أنها نزلت مرتين جملة واحدة بمكة، ثم نزلت منجمة بمكة والمدينة.

وهذا القول يحاول القائلون به الجمع بين القول الأول والثاني.

يقول الآلوسي: (والقول بأنها نزلت مرتين؛ دفعة، وتدريجًا خلاف الظاهر، ولا دليل عليه)[3].

والمتأمل في الأقوال الثلاثة التي أوردناها آنفًا يجد أن القول الأول لا تخلو أدلته من ضعف.

يقول ابن الصلاح: (الحديث الوارد أنها نزلت جملة رويناه من طريق أبي بن كعب، وفي إسناده ضعف، ولم نر له إسنادًا صحيحًا، وقد روي ما يخالفه فروي أنها

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (4127) وغيره وفي إسناده جهالة وفي متنه غرابة انظر: المحرر في أسباب نزول القرآن 528/1.

(2) ذكره السيوطي في الدر المنثور 9/6.

(3) روح المعاني 110/7.

لم تنزل جملة واحدة بل نزلت آيات منها بالمدينة، اختلفوا في عددها فقيل: ثلاث، وقيل: ست، وقيل غير ذلك)[1].

وقال الآلوسي: (وغالبها – يعني الأحاديث الواردة في فضل سورة الأنعام – في هذا المطلب ضعيف، وبعضها موضوع، كما لا يخفى على من نقّر عنها. ولعل الأخبار بنزول هذه السورة جملة أيضًا كذلك – يعني ضعيفه وموضوعة – ..... ويؤيد ما أشرنا إليه من ضعف الأخبار بالنزول جملة ما قاله ابن الصلاح في فتاويه.....)[2].

ولذلك يمكن أن يجمع بين تلك الأقوال:

أن المقصود بنزولها جملة: غالب آياتها، وبقية آياتها نزلت متفرقة في مكة أو المدينة.

يقول ابن عقيلة: (أقول: من قال: إن السورة نزلت كلها، فإنما يعني – والله أعلم – الغالب، ولا يضر أن ينزل بعضها بعد ذلك، وتمامها؛ فإن القرآن غالبه إنما نزل مفرقًا آيات ومثل هذه السورة العظيمة إذا نزل غالبها فيحكم لها بالكل، فإنه نادر الوقوع)[3].

ولا حاجة للقول بأنها نزلت مرتين بعد هذا التوفيق بين الآراء.

ثالثًا: سورة الكوثر:

(1) فتاوى ابن الصلاح 248/1، وانظر: الإتقان في علوم القرآن 120/1، والزيادة والإحسان 344/1.

(2) روح المعاني 110/7.

(3) الزيادة والإحسان 344/1.

سورة الكوثر من السور المختلف في مكان نزولها اختلافًا شديدًا، الأمر الذي حمل بعض المفسرين على القول بتكرر نزولها مرتين خروجًا من ذلك الخلاف.

والأقوال في مكان نزول هذه السورة على النحو التالي:

1- أنها نزلت بمكة:

وهذا القول مروي عن عائشة وابن عباس ابن الزبير رضي الله عنهم جميعًا وهو قول الكلبي ومقاتل(1).

والروايات عن هؤلاء متعددة في المقصود بهذه السورة:

فقيل: إنها نزلت في العاصي بن وائل(2).

وقيل: إنها نزلت في أبي جهل(3).

وقيل: إنها نزلت في عقبة بن أبي معيط(4).

وقيل: إنها نزلت في أبي لهب(5). ونسب ابن الجوزي هذا القول إلى جمهور المفسرين(6).

---

(1) انظر: جامع البيان للطبري 724/12، والكشف والبيان 307/10، وأسباب النزول للواحدي ص743، والدر المنثور 695/15، وروح المعاني 439/30.

(2) انظر: أسباب النزول للواحدي ص743، والدر المنثور 709/15.

(3) انظر: زاد المسير 321/8، والدر المنثور 710/15.

(4) انظر: جامع البيان للطبري 725/12، والدر المنثور 710/15.

(5) انظر: زاد المسير 321/8.

(6) انظر: زاد المسير 319/8.

وقد نقل ابن الجزري في النشر الإجماع عن علماء العدد والنزول على مكيتها[1].

ومن أدلة أصحاب هذا القول:

1- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في العاصي بن وائل عندما وصف النبي ρ بالأبتر بعد موت ابنه القاسم أو عبد الله[2].

وغيرها من الروايات.

2- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: في تعداده لما نزل بمكة وعد منها (إنا أعطيناك)[3].

2- أنها نزلت في المدينة:

وهذا القول مروي عن الحسن وعكرمة وقتادة ومجاهد وغيرهم رحمهم الله. وهو قول جمهور المفسرين[4].

ومن أشهر أدلتهم:

(1) النشر 156/1، واعترضه الشهاب في حاشيته على البيضاوي بقوله: (وما ذكره من الإجماع غير صحيح.....) 577/9.

(2) أخرجه ابن سعد في الطبقات 7/3، وابن عساكر في تاريخ دمشق 126/3، وأورده السيوطي في الدر المنثور 707/15.

(3) أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن ص33.

(4) انظر: جامع البيان للطبري 725/12، والبحر المحيط 520/8.

1- ما روي عن أنس τ قال: بينا رسول الله ρ ذات يوم بين أظهرنا إذا أغفى إغفاءة ثم رفع رأسه مبتسمًا فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؛ قال: أنزلت علي آنفًا سورة، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣ ﴾[1].

2- وما روي عن ابن عباس τ أنه قال: لما قدم كعب بن الأشرف مكة قالت له قريش: أنت خير أهل المدينة وسيدهم؟ قال: نعم، قالوا: ألا ترى إلى هذا المنبتر من قومه، يزعم أنه خير منا؟ ونحن يعني أهل الحجيج وأهل السدانة قال: أنتم خير منه، فنزلت ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ﴾[2].

3- وهناك قول ثالث وهو: أنها نزلت مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة.

وهذا القول كما أسلفنا نتيجة للتعارض الشديد بين الروايات والنصوص والأقوال الدالة على نزولها بمكة وكذلك بالمدينة.

يقول الشهاب في حاشيته على البيضاوي:

(لبعضهم هنا تأليف صحيح فيه أنها نزلت مرتين، وحينئذٍ فلا إشكال)[3].

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (400).

(2) أخرجه النسائي في السنن الكبرى كتاب التفسير برقم (11643)، والبزار برقم (2293)، والطبراني في الكبير (11645) 251/11. وقد روي موصولاً، ومرسلاً.

(3) حاشية الشهاب 577/9.

والراجح – والله أعلم – أنها نزلت مرة واحدة بالمدينة؛ لصحة الحديث الوارد بذلك عن أنس τ في صحيح مسلم.

ويمكن أن تكون بعض السورة نزل في مكة وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ خاصة أن الروايات التي نقلت نزول السورة بمكة غالبها ينص على أن النازل هو ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾؛ لأن فيها ردًا على كفار مكة.

وأول السورة وهو ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ هو الذي نزل بالمدينة فضمّه النبي ρ إلى ما نزل بمكة وقرأه جميعًا كما في حديث أنس τ.

ويؤيد ذلك أن غالب الأقوال في تفسير قوله تعالى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ إنما تدور على شعائر شرعت في المدينة لا مكة[1].

والعلم عند الله تعالى.

رابعًا: سورة الإخلاص

وهي من السور المختلف في مكان نزولها اختلافًا شديدًا، مما أدى إلى القول بتكرر نزولها مرتين، مرة بمكة ومرة بالمدينة.

والأقوال في نزولها على النحو التالي:

1- أنها نزلت بمكة:

(1) انظر: جامع البيان للطبري 722/12.

هذا القول مروي عن ابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وأُبيّ بن كعب، وابن عباس ψ، ومروي كذلك عن الحسن، وعطاء، وعكرمة، وعطاء بن أبي مسلم، وأبو العالية، وكريب، ونافع بن أبي نعيم، رحمهم الله جميعًا.

وهو قول الجمهور من المفسرين[1].

ومن أبرز أدلة أصحاب هذا القول:

1- ما روي عن أبي بن كعب τ: أن المشركين قالوا للنبي ρ انسب لنا ربك فأنزل الله ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ﴾[2].

2- ما روي عن ابن مسعود τ قال: قالت قريش لرسول الله ρ انسب لنا ربك، فنزلت هذه السورة ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[3].

2- أنها نزلت بالمدينة:

وهو القول مروي عن الضحاك، والسدي.

---

(1) انظر: فضائل القرآن لابن الضريس ص156، وجامع البيان للطبري 740/12، وأسباب النزول للواحدي ص751، وجمال القراء 19/1، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 560/22، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير 3892/8.

(2) الحديث: أخرجه أحمد في المسند برقم (21219)، والترمذي في جامعه برقم (3364) وغيرهم، وهو ضعيف لإرساله.

وقد صححه الحاكم في المستدرك 540/2، ووافقه الذهبي.

(3) ذكره ابن كثير في تفسيره 3893/8.

وهو قول مجاهد، وقتادة، ومحمد بن كعب القرظي، والربيع بن أنس وغيرهم رحمهم الله[1].

وقد رجح هذا القول السخاوي فقال: (وهو الصحيح إن شاء الله)[2].

كما رجحه السيوطي بقوله: (ثم ظهر لي بَعْدُ ترجيح أنها مدنية)[3].

ومن أبرز أدلتهم:

1- ما أخرجه الطبري في تفسيره: قال: أتى رهط من اليهود النبي ρ فقالوا: يا محمد، هذا الله خلق الخلق، فمن خلقه؟ فغضب النبي ρ حتى انتقع لونه، ثم ساورهم؛ غضبًا لربه، فجاءه جبريل عليه السلام فسكّنه، وقال: اخفض عليك جناحك يا محمد. وجاءه من الله جواب ما سألوه عنه، قال: يقول الله: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤ ﴾[4].

(1) انظر: جامع البيان للطبري 741/12، وجمال القراء 19/1، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

(2) جمال القراء 20/1.

(3) الإتقان في علوم القرآن 42/1.

(4) أخرجه الطبري في جامعه 740/12.

قال ابن العربي عنه في أحكام القرآن 468/4، مقطوع، وقال: في ذلك أحاديث باطلة هذا أمثلها.

2- ما أخرجه الطبري أيضًا في تفسيره عن قتادة قال: جاء ناس من اليهود إلى النبي ρ فقالوا: انسب لنا ربك فنزلت: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ حتى ختم السورة[1].

وقد أدى ذلك الاختلاف إلى قول ثالث وهو:

3- أنها نزلت مرتين؛ مرة خطابًا للمشركين ومرة خطابًا لليهود.

قال ابن تيمية رحمه الله: (وسورة ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ أكثرهم على أنها مكية. وقد ذكر في أسباب نزولها سؤال المشركين بمكة وسؤال الكفار من أهل الكتاب اليهود بالمدينة ولا منافاة، فإن الله أنزلها بمكة أولاً، ثم لما سُئل نحو ذلك أنزلها مرة أخرى. وهذا مما ذكره طائفة من العلماء، وقالوا: إن الآية أو السورة قد تنزل مرتين وأكثر من ذلك)[2].

وقال الزركشي في سياق كلامه عما نزل مكررًا: (وكذلك ما ورد في ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ أنها جواب للمشركين بمكة، وأنها جواب لأهل الكتاب بالمدينة)[3].

وقال السيوطي في سياق كلامه عن السور المختلف في مكان نزولها ومنها سورة الإخلاص: (فيها قولان، لحديثين في سبب نزولها متعارضين. وجمع بعضهم

(1) أخرجه الطبري في جامعه 741/12.
وذكره الواحدي في أسباب النزول ص751.
(2) مجموع الفتاوى 191/17.
(3) البرهان في علوم القرآن 30/1.

بينهما بتكرر نزولها، ثم ظهر لي بَعْدُ ترجيح أنها مدنية كما بينته في أسباب النزول)[1].

والحقيقة أن الخلاف القائم في نزول السورة لا يؤدي بالضرورة إلى القول بتكرار نزولها إذ أن المتأمل في أدلة الفريقين يجد أنها لا تخلو من مقال، وعلى فرض صحتها فإن دلالاتها غير صريحة على محل النزاع، فيمكن أن ينزل قرآن في المدينة ويكون ردًا على المشركين في مكة كما يدل على ذلك حديث أُبيّ τ وهو الدليل الأول للقائلين بمكية السورة خاصة وأن أُبيًّاً τ من الأنصار ويؤيد ما جاء في بعض ألفاظ الحديث: (قالت الأحزاب....) يقول السيوطي: (..... وهذا المراد بالمشركين في حديث أُبي فتكون السورة مدنية، كما دل عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وينتفي التعارض بين الحديثين...)[2]، ويمكن أن تنزل السورة لسبب أو حادثة وتحدث حادثة أخرى مشابهة لها بعد زمن فيستشهد النبي ρ ويستدل بالسورة على الحادثة الثانية[3].

(1) الإتقان في علوم القرآن 42/1، وانظر: لباب النقول ص313.

(2) لباب النقول ص313.

(3) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية 191/17، ولباب النقول ص313، ونزول القرآن الكريم ص111.

المبحث الخامس

دراسة الآيات المختلف في تعدد نزولها

بعد أن انتهينا من القسم الأول وهو الحديث عن السور المختلف في تعدد نزولها نأتي الآن لنتناول بالدراسة الآيات المختلف في تعدد نزولها وسأذكرها حسب ترتيبها في المصحف:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران: 64).

ذكر بعض المفسرين أن هذه الآية نزلت مرتين؛ مرة قبل الحديبية، ومرة بعد الفتح[1].

وسبب هذا القول، التعارض بين الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه في قصة أبي سفيان بن حرب τ قبل إسلامه مع هرقل وفيه: "ثم دعا بكتاب رسول الله ρ الذي بعث به دِحْية إلى عظيم بُصْرى، فدفعه إلى هرقل، فقرأه، فإذا فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

(1) انظر: تفسير ابن كثير 719/2، وفتح الباري 53/1.

من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسْلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، و﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران: 64)[1] .

وهذه الحادثة كانت بين الحديبية وفتح مكة.

وذكر ابن إسحاق: أن صدر سورة آل عمران إلى بضع وثمانين آية منها نزل في وفد نجران[2].

وقدوم وفد نجران على النبي ρ في المدينة إنما كان بعد الفتح[3].

قال ابن كثير رحمه الله: (فما الجمع بين كتابة هذه الآية قبل الفتح إلى هرقل في جملة الكتاب، وبين ما ذكره محمد بن إسحاق والزهري؟

والجواب من وجوه:

(1) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (7).

(2) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ص569، وتفسير ابن كثير 719/2، وفتح الباري 118/8 وقال: بإسناد مرسل.

(3) انظر: المصادر السابقة.

أحدها: يحتمل أن هذه الآية نزلت قبل ذلك، مرة قبل الحديبية، ومرة بعد الفتح.

الثاني: يحتمل أن صدر سورة آل عمران نزل في وفد نجران إلى عند هذه الآية، وتكون هذه الآية نزلت قبل ذلك، ويكون قول ابن إسحاق: (إلى بضع وثمانين آية) ليس بمحفوظ لدلالة حديث أبي سفيان.

الثالث: يُحتمل أن قدوم وفد نجران كان قبل الحديبية.

وأن الذي بذلوه مصالحة عن المباهلة لا على وجه الجزية...

الرابع: يحتمل أن رسول الله ρ لما أمر بكتْب هذا في كتابه إلى هرقل لم يكن أنزل بعد، ثم نزل القرآن موافقة له....)[1].

والوجه الأول الذي ذكره ابن كثير رحمه الله هو أضعفها، وأبعدها عن الصواب.

وقد ضعف ابن حجر رحمه الله في الفتح رواية ابن إسحاق.

وأشار إلى بعض الوجوه والاحتمالات التي ذكرها ابن كثير رحمه الله[2].

واستبعد القول بتكرار نزولها فقال: (وجوّز بعضهم نزولها مرتين، وهو بعيد)[3].

(1) تفسير ابن كثير 719/2، وانظر: فتح الباري 53/1.
(2) انظر: فتح الباري 53/1، 118/8.
(3) فتح الباري 53/1.

وبهذا يترجح عدم تكرر نزول الآية، وأن كونها نزلت في وفد نصارى نجران غير مجزوم به، كما أن قدوم الوفد لم يكن بالضرورة بعد الفتح بل ورد أنه قبل الفتح، وتكون الآية خطابًا لأهل الكتاب جميعًا، كما رجح هذا شيخ المفسرين الطبري رحمه الله[1].

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ المائدة (67).

وقد وقع خلاف بين أهل العلم في مكان نزول هذه الآية:

القول الأول: أنها نزلت بمكة.

وهذا القول مروي عن ابن عباس وجابر ψ[2].

ودليلهم: ما روي عن ابن عباس قال: كان النبي ρ يُحرس وكان يرسل معه عمه أبو طالب كل يوم رجالاً من بني هاشم يحرسونه حتى نزلت ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ وأراد عمه أن يرسل معه من يحرسه فقال: يا عم إن الله قد عصمني من الجن والإنس)[3].

وهو نص صريح في مكية الآية.

(1) انظر: جامع البيان 300/3.

(2) انظر: الدر المنثور 385/5.

(3) أخرجه الطبراني برقم (11663)، وذكره في الدر المنثور 385/5، وقال الهيثمي: وفيه النضر بن عبد الرحمن وهو ضعيف. مجمع الزوائد 17/7.

قال السيوطي رحمه الله: (وهذا يقتضي أن الآية مكية....)[1].

القول الثاني: أنها نزلت بالمدينة.

ودليلهم: ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ρ سهر فلما قدم المدينة، قال: ليت رجلاً من أصحابي صالحًا يحرسني الليلة، إذ سمعنا صوت سلاح، فقال من هذا؟ قال: أنا سعد بن أبي وقاص، جئت لأحرسك. ونام النبي ρ[2].

وعند الترمذي بلفظ: كان النبي ρ يُحرس حتى نزلت ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ ..... الحديث)[3].

ورواية الترمذي بانضمامها إلى رواية البخاري نص في أن النبي ρ كان يحرس في المدينة حتى نزلت الآية.

وذلك دليل على مدنية الآية.

وممن رجح كون الآية مدنية: القرطبي، والرازي، وابن كثير، والنووي، وابن حجر، والسيوطي وغيرهم[4].

---

(1) لباب النقول ص107.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (2885)، ومسلم في صحيحه برقم (2410).

(3) أخرجه الترمذي في جامعه برقم (3046)، وحسنه ابن حجر في الفتح 102/6، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (2489).

(4) انظر: تفسير ابن كثير 1207/3، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 92/8، وفتح الباري لابن حجر 272/13، ولباب النقول ص107، المنهاج شرح صحيح مسلم ص1760، واختيارات السيوطي وترجيحاته في علوم القرآن ص85.

يقول السيوطي معلقًا على دليل القول الأول: (وهذا يقتضي أن الآية مكية والظاهر خلافه)[1].

وأمام هذا الاختلاف بين الأقوال في مكان نزول الآية عمد بعض المفسرين إلى اللجوء إلى القول بتكرر النزول.

يقول الآلوسي معلقًا على تعدد الأقوال في أسباب نزول هذه الآية. (والذي أميل إليه جمعًا بين الأخبار أن هذه الآية مما تكرر نزوله، والله تعالى أعلم)[2].

وليس أمر الترجيح بين تلك الأقوال والآراء بالأمر الشاق فيستدعي العدول عنه إلى القول بتكرر النزول.

فلاشك في رجحان كون الآية مدنية النزول؛ لأن رواية نزولها بمكة ضعيفة. لا تقوى أمام رواية الصحيح.

يقول ابن كثير عن رواية نزولها بمكة (..... وهذا حديث غريب، وفيه نكارة، فإن هذه الآية مدنية....)[3].

وقال عن رواية أخرى (..... وهذا أيضًا غريب، والصحيح أن هذه الآية مدنية بل هي من أواخر ما نزل بها. والله أعلم)[4].

(1) لباب النقول ص107.
(2) روح المعاني 291/6.
(3) تفسير القرآن العظيم لابن كثير 1207/3.
(4) المصدر السابق 1207/3.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد عن حديث ابن عباس في نزولها في مكة: (..... فيه النضر بن عبد الرحمن وهو ضعيف)[1].

وبهذا يتبين رجحان كون الآية مدنية، ولا صحة لكونها نزلت في مكة ولا حاجة للقول بتعدد نزولها حينئذٍ.

ثالثًا: قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾ ﴾ (التوبة، 113، 114).

وهاتان الآيتان وقع خلاف شديد بين العلماء في مكان نزولهما وذلك بسبب التعارض بين النصوص الواردة في سبب نزولهما مما حمل بعض علماء علوم القرآن على القول بتكرر نزولها.

يقول الزركشي رحمه الله: (..... وهذه الآية يعني قوله تعالى: مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ نزلت في آخر الأمر بالاتفاق؛ وموت أبي طالب كان بمكة؛ فيمكن أنها نزلت مرة بعد أخرى، وجعلت أخيرًا في "براءة")[2].

(1) مجمع الزوائد 17/7.

(2) البرهان في علوم القرآن 31/1.

ويقول ابن حجر: رحمه الله معلقاً على كون استغفار النبي ρ لعمه أبي طالب سبباً لنزول هذه الآية. (.... وهذا فيه إشكال؛ لأن وفاة أبي طالب كانت بمكة قبل الهجرة اتفاقًا، وقد ثبت أن النبي ρ أتى قبر أمه لما اعتمر، فاستأذن ربه أن يستغفر لها، فنزلت هذه الآية، والأصل عدم تكرر النزول....)[1].

ويقول السيوطي رحمه الله في أثناء حديثه عن تعدد أسباب النزول: (... ألاّ يمكن ذلك، فيحمل على تعدد النزول وتكرره – وضرب لذلك مثلاً هذه الآية التي معنا – ثم قال: فنجمع بين هذه الأحاديث بتعدد النزول)[2].

والنصوص الواردة في سبب نزول الآية على النحو التالي:

1- عن المسيب τ قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة، جاءه رسول الله ρ فوجد عنده أبا جهل بن هشام وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، قال رسول الله ρ لأبي طالب: (يا عمَّ قل: لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله). فقال أبو جهل وعبد الله بن أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزل رسول الله ρ يعرضها عليه، ويعودان بتلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب. وأبى أن يقول: لا إله إلا الله. فقال رسول الله ρ: (أما والله لأستغفرن ما لم أُنه عنك) فأنزل الله فيه: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ..... ﴾[3].

(1) فتح الباري 652/8.

(2) الإتقان في علوم القرآن 106/1.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (1294).

2- عن علي τ قال: سمعت رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان. فقلت: أيستغفر الرجل لأبويه وهما مشركان؟ فقال: أولم يستغفر إبراهيم لأبيه؟ فذكرت ذلك للنبي ρ فنزلت: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ إلى قوله: ﴿ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ قال: لما مات[1].

3- عن ابن مسعود τ قال: خرج رسول الله ρ ينظر في المقابر، وخرجنا معه، فأمرنا فجلسنا ثم تخطى القبور حتى انتهى إلى قبر منها، فناجاه طويلاً ثم ارتفع نحيب رسول الله ρ باكيًا، فبكينا لبكائه ثم أقبل إلينا فتلقاه عمر بن الخطاب τ فقال: يا رسول الله ما الذي أبكاك؟ فقد أبكانا وأفزعنا، فجاء فجلس إلينا فقال: أفزعكم بكائي؟ فقلنا: نعم يا رسول الله، فقال: إن القبر الذي رأيتموني أناجي فيه قبر أمي آمنة بنت وهب، وإني استأذنت ربي في زيارتها فأذن لي، فأستأذنته في الاستغفار لها، فلم يأذن لي فيه، ونزل على: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﴾ حتى ختم الآية ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ... ﴾ فأخذني ما يأخذ الولد لوالده من الرّقّة فذلك الذي أبكاني)[2].

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (771) و(1085) وحسن المحقق إسناده وأخرجه الترمذي (3101) وحسنه، والنسائي في سننه برقم (2036) وحسنه الألباني برقم (1925)، والحاكم 335/2، وصححه ووافقه الذهبي وغيرهم.

وممن ضعف هذا الحديث ابن العربي في أحكام القرآن 592/2، حيث قال: (وهذه أضعف الروايات).

(2) أخرجه الحاكم في المستدرك 336/2، وصححه، وضعفه الذهبي.

والروايات الثلاثة السابقة والتي كانت سببًا لقول من قال بتعدد نزول تلك الآية ليست على درجة واحدة من الصحة والصراحة حتى نلجأ إلى الجمع بينها بالقول بتعدد نزول الآية.

فحديث نزولها بسبب أبي طالب ورد في الصحيح، والتصريح بسببية النزول واضح في نص الحديث.

أما حديث علي τ فمختلف في إسناده كما مر في تخريجه، ولا يسوغ التسوية بينه وبين ما في الصحيح.

وعلى فرض صحته فليس فيه ما يدل على أنه كان بالمدينة، بل ربما كان في مكة في مدة متقاربة مع حادثة موت أبي طالب.

أما حديث ابن مسعود τ فضعفه شديد، وبعض رواياته ليس فيها تصريح بسببية النزول.

وأصح منه حديث أبي هريرة τ عند مسلم وفيه:

(استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي، وأستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي)[1].

وله شاهد من حديث ابن عباس عن الطبراني في الكبير (12049) وقد ضعفه ابن كثير في تفسيره 1715/4.

وأصح منه حديث أبي هريرة τ عند مسلم برقم (976) في زيارة للنبي ρ لقبر أمه، وليس فيه ذكر لنزول الآية بسبب تلك الحادثة.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (976).

وليس فيه ذكر لنزول الآية بسبب تلك الحادثة.

ولا يتصور طلب الإذن إلا من ممنوع، فلو لم ينزل المنع من الاستغفار للمشركين من قبل لم يحتج النبي ρ إلى طلب الإذن من ربه عز وجل في الاستغفار لأمه[1].

وأما استبعاد من استبعد كون حديث المسيب في قصة أبي طالب سببًا لنزول الآية لبعد المدة بين وفاة أبي طالب بمكة ونزول سورة (براءة) – والتي منها هذه الآية – بالمدينة[2]. فغير معتد به؛ لأنه لا يلزم من كون السورة مكية أو مدنية أن تكون كل آياتها نزلت في ذلك الموضع، فكيف إذا علمنا أن هذه الآية قد نص بعض العلماء على استثنائها من آيات سورة براءة النازلة بالمدينة[3].

وحديث المسيب في قصة أبي طالب دليل صريح صحيح على نزولها بمكة وليس عند القائلين بنزولها بالمدينة دليل صحيح صريح.

وبهذا يتبين أن هذه الآية نزلت بمكة في حادثة وفاة أبي طالب وعزم النبي ρ على الاستغفار، وأنها ألحقت بآيات سورة براءة المدنية، ولا حاجة للقول بتكرر النزول وتعدده.

---

(1) انظر: المحرر في أسباب النزول 614/2.

يقول ابن عقيلة في الزيادة 227/1 (ولا يمكن الجمع بتعداد النزول؛ لكونه يبعد أنه للنبي ρ بعد أن يُنهى في قضية أبي طالب، يسأل).

(2) انظر: الجامع لأحكام القرآن 398/10، وفتح الباري 652/8.

(3) انظر: الإتقان في علوم القرآن 44/1، والزيادة والإحسان 328/1، 226/1.

رابعًا: قوله تعالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾ هود (114).

وهذه الآية هي الآية الرابعة عشرة بعد المائة من سورة هود، وسورة هود مكية بالاتفاق. ولأن الروايات الواردة في سبب نزول هذه الآية تنص على أنها نزلت في المدينة لجأ بعض العلماء إلى القول بأنها نزلت مرتين.

يقول الزركشي رحمه الله بعد ذكره لسبب نزول الآية: (..... فهذا كان في المدينة؛ والرجل قد ذكر الترمذي أو غيره أنه أبو اليَسَر وسورة هود مكية بالاتفاق؛ ولهذا أشكل على بعضهم هذا الحديث مع ما ذكرنا، ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرة بعد مرة)[1].

ويقول ابن حجر رحمه الله في الفتح بعد ذكره لعدد من الروايات الواردة في سبب نزول الآية: (..... فإن ثبت حُمل أيضًا على التعدد)[2].

ومن تلك الروايات الواردة في سبب نزول الآية:

1- عن ابن مسعود τ: أن رجلاً أصاب من امرأة قُبلة، فأتى رسول الله ρ فذكر له ذلك، فأنزلت عليه: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ

(1) البرهان في علوم القرآن 30/1، وانظر: الإتقان في علوم القرآن 113/1.
(2) فتح الباري 454/8.

ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾ قال الرجل: ألي هذه؟ قال: لمن عمل بها من أمتي)[1].

2- وعن ابن مسعود τ قال: جاء رجل إلى النبي ρ فقال: يا رسول الله، إني عالجت امرأة في أقصى المدينة وإني أصبت منها ما دون أن أمسّها. فأنا هذا فاقض فيّ ما شئت. فقال له عمر: لقد سترك الله لو سترت نفسك، فلم يرد عليه النبي ρ شيئًا، فقام الرجل فانطلق فأتبعه النبي ρ رجلاً دعاه، وتلا عليه هذه الآية: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾ فقال رجل من القوم: يا نبي الله هذا له خاصة، قال: بل للناس كافة)[2].

وتلك الروايات وغيرها تدل على أن هذه الآية مدنية النزول ولا تعارض بين كون غالب آيات سورة هود مكية وبين مدنية هذه الآية على وجه الخصوص، لأنه من المسلَّم عند أهل العلم وجود آيات مدنية في سور مكية والعكس كذلك، وقد عقدوا لذلك أنواعًا مثل: الآيات المكية في السور المدنية، والآيات المدنية في السور المكية[3]. وقد ذكر الزركشي قاعدة مهمة في ترتيب الآيات في مواضعها في السورة فقال: (......؛ لأن الزمان إنما يشترط في سبب النزول، ولا يشترط في المناسبة؛ لأن

(1) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (4687)، ومسلم برقم (2763).
(2) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (2763).
(3) انظر: البرهان في علوم القرآن 199/1، الإتقان في علوم القرآن 43/1، والزيادة والإحسان 218/1، ونزول القرآن الكريم ص101.

المقصود منها وضع آية في موضع يناسبها، والآيات كانت تنزل على أسبابها، ويأمر النبي ρ بوضعها في المواضع التي علم من الله تعالى أنها مواضعها)[1].

فلا علاقة زمانية بين هذه الآية وبين بقية آيات سورة هود؛ لتأخر نزولها عنها، وإنما العلاقة موضوعية، وقد أمر النبي ρ بوضعها في هذا الموضع كما كان يفعل مع سائر الآيات.

وقد شكك بعض المؤلفين في صراحة السببية في الروايات الواردة بقصة نزول الآية؛ لأن في بعضها (فتلا) بدل (فأنزل) أو (فنزلت).

ويردّ على هؤلاء أنه ورد كذلك روايات صحيحة صريحة، فيحمل غير الصريح على الصريح.

وفي بعض الروايات غير الصريحة نجد بعض الصحابة يسأل: (هذا له خاصة؟)، ولو لم تنزل تلك الآية بسبب تلك الحادثة، لم يكن لذلك السؤال حاجة[2].

وبهذا يتبين عدم صحة القول بتعدد نزول الآية، بل هي آية مدنية تأخر نزولها حتى قدم النبي ρ المدينة، وبقية آيات السورة نزلت قبل ذلك بمكة.

خامسًا: قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ وَلَئِن صَبَرۡتُمۡ لَهُوَ خَيۡرٞ لِّلصَّٰبِرِينَ ١٢٦ وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ

(1) البرهان في علوم القرآن 26/1.

(2) انظر: التحرير والتنوير 181/12، والمحرر في أسباب النزول 627/2.

وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ النحل (126 – 128).

وقد وقع خلاف كبير بين أهل العلم في مكان وزمان نزول هذه الآيات، فمنهم من قال بمكيتها؛ تبعًا لغالب آيات السورة، ومنهم من قال بنزولها بعد أحد، ومنهم من قال بنزولها بعد فتح مكة؛ وذلك لورود عدد من الروايات تدل على هذا.

ونتيجة لذلك ذهب بعض المصنفين إلى القول بتكرر نزول هذه الآيات مرتين بل ثلاثًا؛ مرة في مكة ومرة بعد أحد ومرة بعد الفتح[1].

وسورة النحل مختلف فيها هل نزلت جميعًا بمكة أم لا. فذهب الحسن وعكرمة وعطاء وجابر إلى أنها مكية كلها. ووافقهم النحاس[2].

ذهب ابن عباس τ إلى أنها مكية إلا ثلاث آيات من قوله: (وإن عاقبتم.....)[3].

والروايات الواردة في نزول هذه الآيات في المدينة كالتالي:

1- عن أُبيّ بن كعب τ قال: لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون رجلاً، ومن المهاجرين ستة منهم حمزة فمثّلوا بهم، فقالت الأنصار: لئن

(1) انظر: الإتقان في علوم القرآن 107/1، وعزاه لابن الحصار، ولباب النقول ص159، والتحبير ص112، والزيادة والإحسان 329/1، والمدخل لدراسة القرآن الكريم ص138، ونزول القرآن الكريم ص104.

(2) انظر: معاني القرآن للنحاس 51/3، 113/3، والجامع لأحكام القرآن 266/12.

(3) انظر المصادر السابقة.

أصبنا منهم يومًا مثل هذا لنربين عليهم. قال: فلما كان يوم فتح مكة، فأنزل الله تعالى ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ وَلَئِن صَبَرۡتُمۡ لَهُوَ خَيۡرٞ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴾ فقال رجل: لا قريش بعد اليوم فقال رسول الله ρ: (كفوا عن القوم إلا أربعة)[1]. ففي هذه الرواية أنها نزلت يوم فتح مكة.

2- عن أبي هريرة τ: أن النبي ρ وقف على حمزة حين استشهد وقد مثّل به فقال: (لأمثّلن بسبعين منهم مكانك) فنزل جبريل والنبي ρ واقف بخواتيم سورة النحل: ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ ..... ﴾ إلى آخر السورة[2].

وفي هذه الرواية أنها نزلت يوم أحد.

(1) أخرجه الترمذي في جامعه برقم (3129) وحسّنه. وحسنه كذلك الألباني صحيح سنن الترمذي 266/3، والنسائي في السنن الكبرى برقم (11215). والحاكم 358/2 – 359 وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في الدلائل 289/3، وفي زوائد المسند برقم (21229) وحسن المحقق إسناده.

(2) أخرجه البزار (كشف الأستار عن زوائد البزار 326/2 – 327 (1795) كتاب الهجرة والمغازي والطبراني في الكبير برقم 2927، والواحدي في أسباب النزول ص469، والبيهقي في دلائل النبوة 288/3، وضعفه النحاس في معاني القرآن 113/4، وضعفه ابن كثير 2026/5، والهيثمي في مجمع الزوائد 119/6، وابن حجر في الفتح 472/7.

وبين هاتين الروايتين تعارض ظاهر فإحداهما تقول بنزولها في احد والأخرى تقول بنزولها في الفتح وبينهما خمس سنين إذا أضفنا لذلك القول بنزولها في مكة مع سائر السورة، ولذلك قال ابن الحصار: (ويجمع بأنها نزلت أولاً بمكة قبل الهجرة مع السورة؛ لأنها مكية، ثم ثانيًا بأحد، ثم ثالثًا يوم الفتح....)[1].

ويقول الشيخ أبو شهبة: (.... فالأولى تفيد أن الآيات نزلت عقب أُحد، والثانية تفيد أنها نزلت يوم الفتح، وبين أُحد والفتح حوالي خمس سنين، فيبعد نزول الآيات عقبهما مع التباعد في الزمن، وإذًا فلا مناص من القول بتعدد النزول مرة يوم أُحد، ومرة يوم الفتح.... وقد ذهب البعض إلى أن سورة النحل كلها مكية بما فيها هذه الآيات، وعلى هذا الرأي تكون نزلت ثلاث مرات؛ مرة بمكة، ومرة ثانية عقب أُحد، ومرة ثالثة يوم الفتح....)[2].

ولتحرير القول في هذه المسألة نقف مع الأقوال الثلاثة قولاً قولاً:

أولاً: القول بمكية الآيات:

وهذا القول مبني على كون غالب آيات السورة مكية، وهذا ليس دليلاً يعتد به؛ لأنه ثبت لدى العلماء وجود آيات مدنية في السور المكية والعكس كذلك، وأن تسمية السورة مكية أو مدنية مبني على غالب آياتها وقد بينا هذا في الكلام على الآية السابقة.

(1) الإتقان في علوم القرآن 107/1.

(2) المدخل لدراسة القرآن الكريم ص138 – 139.

وجمهور المفسرين – كما نقل غير واحد – مجتمعون على أن هذه الآيات مدنية، يقول ابن عطية: (أطبق أهل التفسير أن هذه الآية مدنية، نزلت في شأن التمثيل بحمزة في يوم أُحد)[1].

وممن ذهب إلى كونها مكية، النحاس في معانيه[2].

ولكن رأي النحاس وحده لا يقوى على الوقوف أمام رأي جماهير المفسرين وعلماء علوم القرآن الذين نصوا على استثناء هذه الآيات من بقية آيات السورة المكية[3].

يقول ابن عطية: (ولكن ما روى الجمهور أثبت)[4].

ثانيًا: القول بنزولها في أحد:

ودليل ذلك حديث أبي هريرة τ السابق وقد أشرنا إلى تضعيف الأئمة له؛ كالنحاس وابن كثير والهيثمي وابن حجر[5] والجم الغفير من المفسرين الذين يذكرون

(1) المحرر الوجيز 251/10، وعزا ذلك إلى صحيح البخاري. وليس الأمر كما قال. وانظر: الجامع لأحكام القرآن 461/12.

(2) انظر: معاني القرآن للنحاس 112/4.

(3) انظر: جمال القراء 321/1، والإتقان 28/1، 46، والزيادة والإحسان 229/1.

(4) المحرر الوجيز 252/10.

(5) انظر: هامش رقم (2) ص60، وقد سبق قلم شيخنا د. محمد الشايع، في كتاب نزول القرآن فذكر أن الرواية الضعيفة هي رواية نزولها يوم الفتح، وليس الأمر كذلك بل الضعيفة رواية نزولها يوم أحد بدليل قوله: (وبين رواية الترمذي التي هي أصح منها...) وليس في

أنها نزلت بسبب قتلى أحد لا يُفهم من كلامهم تصحيح حديث أبي هريرة، وإنما الإشارة إلى أن السبب في عزم المؤمنين على المعاقبة هو ما حصل من تمثيل المشركين بشهدائهم يوم أحد وأما نزول النهي عن ذلك فكان في الفتح عندما تمكن المؤمنون منه كما في رواية أبي بن كعب τ عن الترمذي وغيره[1].

ثالثًا: القول بنزولها يوم الفتح:

ودليله حديث أبي بن كعب τ وقد صححه وحسنه جماعة من أهل العلم كما سبق.

ومن قواعد الترجيح بين أسباب النزول المتعارض تقديم الصحيح على غيره، فلذا يقدم ما في حديث أبي بن كعب على ما في حديث أبي هريرة؛ لصحة الأول وضعف الثاني فلا حاجة إذًا للقول بتكرار وتعدد نزول تلك الآيات بعد هذا البيان.

وقد ذكر السيوطي رحمه الله تنبيهًا مهمًا يمكن أن يلجأ إليه في مثل قضيتنا هذه وهو أن يكون في الرواية لفظة (فتلا) فَيَهِمُ الراوي فيقول: فنزل، وضرب لذلك أمثلة مهمة[2].

الترمذي إلا قصة نزولها يوم الفتح من حديث أبي بن كعب. وأما الرواية الضعيفة فهي حديث أبي هريرة في نزولها يوم أحد، انظر: نزول القرآن ص104.

(1) انظر: جامع البيان للطبري 664/7، ومعالم التنزيل ص724، والجامع لأحكام القرآن 461/12، والمحرر الوجيز 252/10، والبحر المحيط 531/5.

(2) انظر: الإتقان في علوم القرآن 107/1.

سادسًا: قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ وَإِذٗا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا ﴾ (الإسراء، 73).

وهذه الآية لم يشتهر القول بتكرر نزولها، وإنما أشار إلى ذلك ابن عقيلة: بعد ذكر الخلاف في سبب نزول هذه الآية وما بعدها، بقوله: (ويمكن الجمع بأنها نزلت مرتين، مرة بمكة لهذا السبب ومرة بالمدينة لسبب آخر....)[1].

وسبب ذلك اختلاف الروايات في مكان نزولها على النحو التالي:

- **رواية نزولها بمكة:**

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج أمية بن خلف، وأبو جهل بن هشام ورجال من قريش، فأتوا رسول الله ρ فقالوا: يا محمد، تعال تمسّح بآلهتنا وندخل معك في دينك – وكان يحب إسلام قومه – فرقّ لهم، فأنزل الله جل شأنه: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ ..... ﴾الآية[2].

- **رواية نزولها بالمدينة:**

(1) الزيادة والإحسان 231/1.

(2) أخرجه ابن حاتم في تفسيره 2340/7، وأخرج الطبري نحوه عن سعيد بن جبير، وقتادة قال السيوطي: (هذا أصح ما ورد في سبب نزولها، وهو إسناد جيد، وله شاهد) لباب النقول ص162، وصححه ابن عقيله انظر: الزيادة والإحسان 232/1، وانظر: جامع البيان 119/8.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (نزلت في وفد ثقيف أتوا رسول الله ρ فسألوا شططا وقالوا: متعنا باللات سنة وحرّم وادينا كما حرمت مكة: شجرها وطيرها ووحشها، فأبى ذلك رسول الله ρ ولم يجبهم، فأقبلوا يكررون مسألتهم، وقالوا: إنا نحب أن تعرف العرب فضلنا عليهم، فإن كرهت ما نقول، وخشيت أن تقول العرب: أعطيتهم ما لم تعطنا، فقل الله أمرني بذلك. فأمْسَكَ النبي ρ عنهم، وداخلهم الطمع، فصاح عليهم عمر τ: أما ترون رسول الله ρ أمسك عن جوابكم كراهية لما تجيئون به؟ وقد همّ رسول الله ρ أن يعطيهم ذلك فأنزل الله تعالى هذه الآية)[1].

ولا حاجة ماسّة لما لجأ إليه ابن عقيلة المكي من القول بتكرر نزول هذه الآية وذلك لأمور:

أولاً: لا يلزم من كون سورة الإسراء مكية أن تكون كل آياتها مكية، وقد ذكر السيوطي وغيره أن هذه الآية من الآيات المدنية في السور المكية[2].

ثانيًا: لا يلزم من الرواية الأولى أن تكون تلك الحادثة وقعت في مكة؛ لأنه ثبتت المكاتبات والمخاطبات بين النبي ρ ومشركي مكة حتى بعد هجرته للمدينة.

ثالثًا: ضعف ابن عقيلة الرواية الثانية، فقال: (وإن سلك طريق الترجيح، فالأول أرجح؛ لكون إسناده حسنًا يرتقي إلى الصحيح، والثاني إسناده ضعيف)[1].

---

(1) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ص477، وأخرج الطبري في تفسيره نحوه 119/8. وأشار ابن عقيلة في الزيادة والإحسان 232/1 لضعفه.

(2) انظر: الإتقان في علوم القرآن 46/1، والزيادة والإحسان 232/1.

وعلى ذلك فلا حاجة للقول بتعدد النزول.

رابعًا: يمكن أن تكون تلك المحاولة جرت كلها في المدينة من مشركي قريش تارة، ومن وفد ثقيف تارة، ونزل القرآن فيهم جميعًا.

يقول الطبري: (والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله تعالى ذكره أخبر عن نبيه ρ أن المشركين كادوا أن يفتنوه عما أوحاه الله إليه ليعمل بغيره، وذلك هو الافتراء على الله، وجائز أن يكون ذلك كان ما ذُكِر عنهم من ذِكْر أنهم دَعَوْه أن يمس آلهتهم ويلمّ بها، وجائز أن يكون كان ذلك ما ذكر عن ابن عباس من أمر ثقيف ومسألتهم إياه مما ذكرنا، وجائز أن يكون غير ذلك ولا بيان في الكتاب ولا في خبر يقطع العذر أيّ ذلك كان والاختلاف فيه موجود على ما ذكرنا فلا شيء فيه أصوب من الإيمان بظاهره حتى يأتي خبر يجب التسليم له ببيان ما عني بذلك منه)[2].

سابعًا: قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ (الإسراء، 85).

وهذه الآية من أكثر ما نقل فيها القول بتعدد النزول.

وقد ذهب إلى القول بتكرر نزولها مرة في مكة – مع سائر آيات سورة الإسراء – ومرة في المدينة، عدد من العلماء كابن كثير رحمه الله حيث يقول – بعد

(1) الزيادة والإحسان 232/1.

(2) جامع البيان 119/8.

ذكر حديث ابن مسعود τ في سبب نزولها –: (وهذا السياق يقتضي – فيما يظهر بادي الرأي – أن هذه الآية مدنية، وأنها إنما نزلت حين سأله اليهود عن ذلك بالمدينة، مع أن السورة كلها مكية. وقد يجاب عن هذا بأنها قد تكون نزلت عليه بالمدينة مرة ثانية كما نزلت عليه بمكة قبل ذلك، أو أنه نزل عليه وحي بأن يجيبهم عما سألوا بالآية المتقدم إنزالها عليه وهي هذه الآية: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾[1].

وممن ذهب إلى القول بتعدد نزولها الزركشي رحمه الله[2]، وابن حجر

رحمه الله حيث يقول: (ويمكن الجمع بأن يتعدد النزول.....)[3]. والسيوطي[4]، والقسطلاني[5]، وابن عقيلة المكي[6] وغيرهم رحمهم الله.

ومن أكثر الأسباب الداعية إلى القول بتعدد نزول هذه الآية ما يلي:

أولاً: اختلاف الروايات الواردة في سبب نزول هذه الآية ومن ذلك:

(1)تفسير القرآن العظيم لابن كثير 2125/5، 2126. وانظر تاريخ الإسلام للذهبي 598/1.

(2) انظر: البرهان في علوم القرآن 30/1.

(3) فتح الباري 512/8.

(4) انظر: الإتقان 107/1، والتحبير ص111.

(5) انظر: المواهب اللدنية 233/2.

(6) انظر: الزيادة والإحسان ا/230، 304، 328.

1- عن عبد الله بن مسعود τ قال: كنت مع النبي ρ في حَرْثٍ بالمدينة، وهو يتوكأ على عسيب، فمر بنفر من اليهود فقال بعضهم: سلوه عن الروح، وقال بعضهم: لا تسألوه، لا يُسمعكم ما تكرهون، فقاموا إليه فقالوا: يا أبا القاسم، حدثنا عن الروح، فقام ساعة ينظر، فعرفت أنه يوحى إليه، فتأخرت عنه حتى صعد الوحي، ثم قال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾[1].

وفي هذه الرواية أن الآية نزلت في المدينة، بسبب سؤال اليهود.

2- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: (قالت قريش لليهود: أعطونا شيئًا

نسأل عنه هذا الرجل، فقالوا: سلوه عن الروح، فسألوه فنزلت:﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ قالوا: أوتينا علمًا كثيرًا، أوتينا التوراة، ومن أوتي التوراة فقد أوتي خيرًا كثيرًا. قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ ﴾[2].

وهذه الرواية تدل على أن الآية نزلت في مكة بسبب سؤال قريش.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (6867) ومسلم في صحيحه برقم (2794).

(2) أخرجه أحمد في المسند برقم (2309)، والترمذي في جامعه برقم (3140) وقال: حسن صحيح غريب. والنسائي في الكبرى برقم (11314) وصححه ابن حبان في صحيحه برقم (99) والحاكم في المستدرك (531/2).

ثانيًا: كون سورة الإسراء – التي فيها آية الروح – مكية، والآية محل الخلاف ورد الحديث الصحيح بنزولها في المدينة.

وأمام تلك الأسباب نشأت أقوال ثلاثة في مكان نزول الآية، فمنهم من قال بمكيتها بسبب رواية ابن عباس رضي الله عنهما وبسبب كون السورة كلها مكية، ومنهم من قال بمدنيتها بسبب رواية ابن مسعود τ، ومنهم من لجأ بسبب ذلك التعارض إلى القول بتعدد نزولها وتكرره مرة بمكة ومرة بالمدينة.

وأقف مع كل رأي من هذه الآراء على حدة:

1- القائلون بمكية السورة بسبب رواية ابن عباس رضي الله عنهما وبسبب كون سورة الإسراء كلها مكية.

فاستدلالهم بحديث ابن عباس τ يمكن أن يحتج عليه بالآتي:

أ- عند المقارنة بين حديثي ابن مسعود وابن عباس ψ نجد أن حديث ابن مسعود τ يتميز بكونه أصح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ لكونه في الصحيحين، ولكون ابن مسعود τ وهو الراوي شهد الحادثة. بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما[1]. يقول ابن حجر رحمه الله: (.... ويمكن الجمع بأن يتعدد النزول بحمل سكوته في المرة الثانية على توقع مزيد بيان في ذلك وإن ساغ هذا وإلا فما في الصحيح أصح)[2].

(1) انظر: الإتقان في علوم القرآن 104/1، ومباحث في علوم القرآن ص89، ونزول القرآن الكريم ص107.

(2) فتح الباري 512/8.

ب- أن السائل في الآية –كما دلت عليه الرواية – قريش بتحريض من اليهود، والمكاتبة والمراسلة والمؤامرة بين قريش واليهود على رسالة النبي ρ ونبوته إنما كانت بعد هجرة النبي ρ كمثل ما أخرج النسائي وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه: لما قدم كعب بن الأشرف مكة قالت له قريش: أنت خير أهل المدينة وسيدهم! قال: نعم، قالوا: ألا ترى إلى هذا المنبتر من قومه يزعم أنه خير منا؟ ونحن – يعني: أهل الحجيج وأهل السدانة، قال: أنتم خير منه، فنزلت:﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ ونزلت: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلاً ﴿٥١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ﴿٥٢﴾ ﴾[1].

وكان ذلك بعد معركة أحد[2].

وقد أخرج الطبري رحمه الله وغيره أن المكاتبة بين المشركين واليهود في شأن سؤلاتهم للنبي ρ كانت قبل الهجرة وكان سؤالهم عن أهل الكهف، وعن ذي القرنين

(1) أخرجه النسائي في الكبرى برقم (11707)، وابن أبي حاتم في تفسيره برقم (5440) وابن جرير في تفسيره 137/4، وابن حبان صحيحه برقم (6572). وقد سبقت الإشارة إلى مثله هامش (4) ص44.

(2) انظر: أسباب نزول القرآن للواحدي ص293، وذكر ابن هشام في سيرته ص740 أن ذلك كان بعد غزوة بدر.

وعن الروح، فجاء الجواب عن أهل الكهف وذي القرنين في سورة الكهف، وعن الروح في سورة الإسراء وهما من آخر ما نزل بمكة[1].

ج- أن المحاورة الواردة في حديث ابن عباس رضي الله عنهما كانت بين النبي ρ وبين اليهود، ولم يكن بين النبي ρ وبين يهود لقاء إلا بعد الهجرة.

يقول الطبري: (..... فإن أهل التأويل اختلفوا في المعنيّ بقوله: ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ فقال بعضهم: عنى بذلك: الذين سألوا رسول الله ρ عن الروح وجميع الناس غيرهم، ولكن لما ضم غير المخاطب إلى المخاطب، خرج الكلام على المخاطبة.....)[2] يعني اليهود وغيرهم.

واستدل لذلك بقول اليهود في بعض الروايات: (أفعنيتنا أم قومك؟ قال ρ: كلاً قد عَنَيتُ....)[3].

ثم قال: (.... وقال آخرون: بل عنى بذلك: الذين سألوا رسول الله ρ عن الروح خاصة دون غيرهم)[4] يعني اليهود.

يقول ابن حجر: (والأكثر على أن المخاطب بذلك اليهود....)[5].

---

(1) انظر: جامع البيان 175/8، والمحرر الوجيز 340/10.

(2) جامع البيان 143/8.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

(5) فتح الباري 515/8.

فكيف يكون الضمير في (أوتيتم) عائدًا على اليهود ويعود الضمير في (ويسألونك) في نفس الآية إلى غيرهم وهم قريش؟!!

فإن اتحد عود الضميرين إلى اليهود فلا تكون الآية نازلة إلا في المدينة.

وأمام هذه الاحتمالات والاعتراضات التي تقف أمام استدلال من استدل بحديث ابن عباس رضي الله عنهما على مكية الآية نقف عاجزين عن الجزم بمكية هذه الآية.

أما كون سورة الإسراء مكية فيلزم مكية كل آياتها. فذلك غير لازم وقد بيّنا الرد على ذلك في صفحات سابقة[1].

2- القائلون بمدنية الآية بسبب رواية ابن مسعود τ فيمكن أن يحتج عليهم بما يلي:

أ- رغم صحة سند هذه الرواية وكونها في الصحيحين، وشهود الراوي لها وحضوره لقصتها، إلا أنها غير صريحة في سببية النزول – بخلاف رواية ابن عباس رضي الله عنهما –.

وقد جاء في روايات الحديث الألفاظ التالية:

(....فعلمت أنه يوحى إليه فقمت مقامي فلما نزل الوحي قال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ....﴾[2].

(1) انظر ص56، 58.

(2) راجع تخريج الحديث ص65، وانظر: فتح الباري 512/8.

وفي رواية (.... فظننت أنه يوحى إليه فقال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ....﴾ [1].

وفي رواية (فقلت إنه يوحى إليه فقال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ....﴾[2].

فكل هذه الروايات ليس فيها تصريح بالنزول، وإن كان ورد في بعض الروايات في غير الصحيح التصريح بالنزول[3].

وعلى هذا يكون المراد بالوحي هنا كما قال ابن كثير: (أو أنه نزل عليه وحي بأن يجيبهم عما سألوا بالآية المتقدم إنزالها عليه وهي هذه الآية ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ....﴾[4].

ب- أن الآيات التي نص أكثر العلماء على استثنائها من آيات سورة الإسراء المكية ليس بينها آية الروح.

فالسورة مكية إلا آيات هي:

﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ.....﴾ إلى قوله ﴿ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ (الآيات 73 – 81).

---

(1) راجع تخريج الحديث ص65، وانظر: فتح الباري 512/8.

(2) راجع تخريج الحديث ص65، وانظر: فتح الباري 512/8.

(3) انظر: جامع البيان 142/8، ونزول القرآن ص108.

(4) تفسير القرآن العظيم 2126/5.

و﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِٱلنَّاسِۚ ....﴾ (آية 60).

و﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ ..... ﴾[1] (آية 88).

و﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهِۦٓ.... ﴾[2] آية (107).

وقد ضم السيوطي وابن عقيلة المكي آية الروح إلى الآيات المستثناة من مكية سورة الإسراء[3].

وعلى هذا فلا يعدل عن قول جمهور المفسرين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم القائلين بمكية آية الروح إلى قول من قال بمدنيتها كالسيوطي وابن عقيلة.

والمتأمل في أقوال جمهور المفسرين من المتقدمين يجد أنهم عندما ساقوا الأقوال في سبب نزول الآية وبينوا أنه يمكن أن تكون الآية مكية لهذا السبب أو مدنية لهذا السبب ولم يفترضوا احتمال تعدد النزول؛ لأن الترجيح بين تلك الروايات ممكن بما أسلفته ويمكن تلخيصه في التالي:

- تقديم ما في الصحيح على ما دونه.
- تقديم الصريح على غير الصريح.
- تقديم ما شهد فيه الراوي القصة على غيره.

---

(1) انظر: الإتقان في علوم القرآن 46/1، والزيادة والإحسان 230/1.

(2) انظر: المحرر الوجيز 254/5، وزاد المسير 3/5، والجامع لأحكام القرآن 5/13، والبحر المحيط 5/6، والإتقان في علوم القرآن 46/1، والزيادة والإحسان 220/1.

(3) انظر: الإتقان في علوم القرآن 46/1، والزيادة والإحسان 220/1.

- تقديم قول الجمهور على غيره.

ووجه واحد من أوجه الترجيح هذه كاف لترجيح رواية دون غيرها، ولا حاجة للقول بتكرر نزول الآية.

وليس معنى ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى هنا رد الرواية الأخرى كما فهم بعض الباحثين، بل ما دلت عليه من كون الآية نزلت في مكة أو المدينة[1].

ثامنًا: قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ ﴾ (الروم، 1 – 4).

نقل السيوطي وعنه ابن عقيلة المكي قول ابن الحصار بتكرر نزول أول سورة الروم[2].

وممن أشار إلى إمكان القول بتعدد نزولها من المفسرين الألوسي في روح المعاني عندما ساق القراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ على البناء للفاعل (غلَبت) وفي قوله تعالى: ﴿ سَيَغۡلِبُونَ ﴾ على البناء للمفعول (سيُغلبون) ثم قال: (ووفق بين القراءتين بأن الآية نزلت مرتين، مرة بمكة على قراءة الجمهور، ومرة يوم بدر كما رواه الترمذي وحسّنه عن أبي سعيد على هذه القراءة)[3].

ولعل السبب في قول من قال بتكرر نزول الآيات يرجع إلى أمرين:

---

(1) انظر: نزول القرآن ص109، ومسألة تكرار النزول في القرآن الكريم ص105.

(2) انظر: الإتقان في علوم القرآن 113/1، والزيادة والإحسان 329/1.

(3) روح المعاني 30/21.

1- تعدد الروايات في سبب نزول الآية وقصتها:

أ- فقد أخرج الترمذي عن أبي سعيد قال: (لما كان يوم بدر ظهرت الروم على فارس، فأعجب ذلك المؤمنين فنزلت: ﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ ففرح المؤمنون بظهور الروم على فارس)[1].

ما توافرت عليه كتب التفسير والسنة والسيرة من أن نزول هذه الآيات كان بمكة عندما كان الصراع قائمًا بين الروم وفارس وكان المشركون يودون أن تغلب فارسٌ الرومَ لأن أهل فارس كانوا مجوسًا أميين، والمسلمون يودون غلبة الروم على فارس لكون الروم أهل كتاب. فغلبت فارس الروم ففرح به كفار مكة، وشق ذلك على المؤمنين فأنزل الله هذه الآيات[2].

2- تعدد القراءات الواردة في الآيات كما قال الآلوسي:

---

(1) أخرجه الترمذي في جامعه برقم (3192) وقال: حسن غريب. وفي إسناده عطية العوفي وهو ضعيف. ولفظ الآية فيه (غلبت) بالبناء للفاعل و(سيُغلبون) بالبناء للمفعول كما هي قراءة علي وابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدري والحسن ومعاوية بن قرة ونصر بن علي رضي الله عنهم جميعًا. وأخرجه الطبري في جامع البيان 166/10.
وبنحوه من حديث ابن عباس أخرجه الطبري في جامع البيان 166/10. وانظر: معجم القراءات 138/7.

(2) انظر: جامع البيان 166/10، ومعالم التنزيل ص1003، وجامع الترمذي 321/5، والسنن الكبرى للنسائي 212/10، وتفسير ابن كثير 2712/6.

(ووفق بين القراءتين بأن الآية نزلت مرتين مرة بمكة على قراءة الجمهور، ومرة يوم بدر كما رواه الترمذي وحسنه عن أبي سعيد على هذه القراءة)[1].

- وعندما نتأمل في تلك الأسباب التي حملت البعض على القول بتعدد نزول هذه الآيات نجد أنها لا تقوى أمام النقض والاعتراض.

فأما رواية الترمذي فسندها ضعيف لضعف عطية بن سعد العوفي وتدليسه، فقد ضعف حديث عطية الإمام أحمد والنسائي والذهبي وغيرهم. وكان يدلس عن محمد بن السائب الكلبي يكنيه بأبي سعيد فيوهم أنه الصحابي[2].

والحديث كذلك ضعيف؛ لاضطرابه مرة بذكر النزول ومرة بعدم ذكره[3].

وقد فسر في تحفة الأحوذي قوله في الحديث: (فنزلت) قال: أي فقرأت؛ لأن نزول هذه الآية كان بمكة[4].

فلا يمكن لرواية هذا حالها أن تعارض ما تواطأ عليه جماهير المفسرين والمحدثين من أن الآيات نزلت بمكة.

أما إشارة الألوسي في تفسيره لتعدد القراءات فيجاب عليه بقول الإمام الطبري: (والصواب من القراءة في ذلك عندنا الذي لا يجوز غيره (ألم غُلبت الروم) بضم الغين، لإجماع الحجة من القراء عليه. وأما قوله (سيغلبون) فإن القراء أجمعين

---

(1) روح المعاني 30/21.

(2) انظر: جامع البيان للطبري 164/10، وتهذيب التهذيب 195/7، وتحفة الأحوذي 175/7، والمحرر في أسباب نزول القرآن 781/2.

(3) انظر: المحرر في أسباب نزول القرآن 781/2.

(4) انظر: تحفة الأحوذي 175/8.

على فتح الياء فيها، والواجب على قراءة من قرأ (ألم غلبت الروم) بفتح العين، أن يقرأ قوله: (سيغلبون) بضم الياء فيكون معناه: وهم من بعد غلبتهم فارس سيغلبهم المسلمون حتى يصح معنى الكلام وإلا لم يكن للكلام كبير معنى إن فتحت الياء؛ لأن الخبر عما قد كان يصير إلى الخبر عن أنه سيكون، وذلك إفساد أحد الخبرين بالآخر)[1].

وبهذا يتعين القول بنزول الآيات في مكة، ولا صحة لنزولها في المدينة ولا لتكرر نزولها.

تاسعًا: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ الأحزاب (33).

وللعلماء في المراد بأهل البيت في هذه الآية أقوال عدة هي:

1- **أهل البيت:** هم أزواج النبي ρ فقط. وهذا القول منسوب لابن عباس رضي الله عنهما وعكرمة رحمه الله.

وكان عكرمة ينادي في السوق أن هذه الآية نزلت في نساء النبي ρ خاصة[2].

2- **أهل البيت:** هم علي وفاطمة والحسن والحسين ψ جميعًا.

(1) جامع البيان للطبري 164/10، 167. وانظر: معجم القراءات 138/7.

(2) انظر: جامع البيان للطبري 298/10، وتفسير القرآن العظيم 2806/6، وأضواء البيان 636/6.

واستدل القائلون بهذا القول بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: خرج النبي ρ غداة وعليه مِرْط مرحّل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾[1].

وبحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: كان النبي ρ في بيتها فأتته فاطمة رضي الله عنها ببرمة فيها خَزِيرَة فدخلت بها عليه، فقال لها: ادعي زوجك وابنيك. قالت: فجاء علي والحسين والحسن فدخلوا عليه، فجلسوا يأكلون من تلك الخزيرة، وهو على منامة له على دكان تحته كساء خَيْبَري. قالت: وأنا أصلي في الحجرة فأنزل الله عز وجل هذه الآية: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ قالت: فأخذ الكساء فغشاهم به ثم أخرج يده، فألوى بها إلى السماء ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي فأذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيرًا، قالت: فأدخلت رأسي البيت، فقلت وأنا معكم يا رسول الله قال: إنك إلى خير)[2].

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (2424).

(2) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (26508) والطبري في تفسيره 297/10، والطبراني في الأوسط 137/3 (2281)، والحاكم في المستدرك 416/2، 146/3، وغيرهم بأسانيد فيها الصحيح وفيها الضعيف.

والخزيرة: كالعصيدة، تطبخ بلحم يقطع صغارًا، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر 27/2.

3- ورجح آخرون فجمعوا بين القول الأول والثاني.

فقالوا: أهل البيت هم أزواج النبي ρ وعلي وفاطمة والحسن والحسين ψ جميعًا.

يقول ابن كثير رحمه الله: (وقوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ وهذا نص في دخول أزواج النبي ρ في أهل البيت هاهنا لأنهن سبب نزول هذه الآية، وسبب النزول داخل فيه قولاً واحدًا، إما وحده على قول، أو مع غيره على الصحيح)[1].

ويقول أيضًا: (..... ثم الذي لا يَشُكّ فيه من تدبر القرآن أن نساء النبي ρ داخلات في قوله، ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾؛ فإن سياق الكلام معهن.....)[2].

وإزاء هذا الخلاف الكبير في المقصود بهذه الآية لجأ بعض أهل التفسير وغيرهم إلى القول بتكرر نزول هذه الآية مرتين؛ مرة يقصد بها أزواج النبي ρ ومرة يقصد بها علي وفاطمة والحسن والحسين ψ جميعًا.

يقول الألوسي: (وذكر ابن حجر على تقدير صحة بعض الروايات المختلفة الحمل على أن النزول كان مرتين)[1].

---

(1) تفسر ابن كثير 2806/6.

(2) تفسير ابن كثير 2811/6.

وقال الأحمد نكرى: (وإن ثبت أن هذه الآية الكريمة نزلت مرتين، مرة في حادثة الأزواج المطهرة، ومرة في هذه الحادثة التي روتها عائشة رضي الله عنها وغيرها، فلا إشكال، والله أعلم بالصواب)[2].

والتعارض بين تلك الأقوال التي سقناها سلفًا لا يقتضي بالضرورة القول بتكرر النزول، خاصة بعدما رجحنا أن المراد بالآية الطائفتين جميعًا. والآية نزلت مرة واحدة بسبب قصة علي وفاطمة والحسن والحسين ψ ووضعت من السورة في الموضع الذي هي فيه ليدل ذلك على دخول أزواج النبي ρ فيها. والله أعلم بالصواب.

عاشرًا: قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ (الشورى،23).

اختلف أهل التفسير في المراد بهذه الآية على أقوال عدة أشهرها اثنان:

1- **القول الأول:** أن معناها: قل لا أسئلكم أجرًا إلا أن تودوني في قرابتي منكم وتصلوا ما بيني وبينكم من رحم.

وهذا القول منسوب لابن عباس τ ومجاهد وعكرمة وقتادة والسدى وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيرهم رحمهم الله[3].

(1) روح المعاني 22/22.

(2) دستور العلماء 146/1

(3) انظر: جامع البيان للطبري 142/11، وتفسير ابن كثير 1323/7.

ودليل أصحاب هذا القول ما أخرجه البخاري رحمه الله عن طاووس قال: سأل رجل ابن عباس τ عن قول الله عز وجل: ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ فقال سعيد بن جبير: قرابة محمد ρ. قال ابن عباس: عجلت، إن رسول الله ρ لم يكن بطن من قريش إلا لرسول الله ρ فيهم قرابة، فنزلت: ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ إلا أن تصلوا قرابة ما بيني وبينكم)[1].

والآية على هذا القول مكية مثل سائر آيات سورة الشورى التي هي جزء منها.

والخطاب فيها لمشركي مكة.

2- **القول الثاني**: معنى الآية: لا أسألكم على ما جئتكم به أجرًا إلا أن تودوا قرابتي.

وهذا القول منسوب لسعيد بن جبير، وعلي بن الحسين، والسدي، وعمرو بن شعيب وغيرهم رحمهم الله[2].

ومن أدلة هذا القول ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قالت الأنصار: فَعَلنا وفَعَلنا – وكأنهم فخروا – فقال العباس أو ابن عباس: لنا الفضل عليكم، فبلغ ذلك رسول الله ρ فأتاهم في مجالسهم فقال: يا معشر الأنصار ألم

(1) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (3497) ورقم (4818).

(2) انظر: جامع البيان للطبري 144/11، وتفسير ابن كثير 3124/7، وفتح الباري 725/8.

تكونوا أذلة فأعزكم الله بي؟ قالوا: بلى، يا رسول الله، قال: ألم تكونوا ضلالاً فهداكم الله بي؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: أفلا تجيبوني؟ قالوا: ما نقول يا رسول الله؟ قال: ألا تقولون: ألم يخرجك قومك فآويناك؟ أو لم يكذبوك فصدقناك؟ أو لم يخذلوك فنصرناك؟ قال: فما زال يقول حتى جثوا على الركب وقالوا: أموالنا وما في أيدينا لله ولرسوله قال: فنزلت: ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾[1].

واستدلوا أيضًا بما روي عن علي بن الحسين رحمه الله: قال لرجل: أقرأت آل حم؟ ثم قال: ما قرأت ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ قال: وإنكم لأنتم هم؟ قال: نعم)[2].

وقول سعيد بن جبير: هي قربى آل محمد ρ[3].

والآية على هذا القول مدنية كما نص على استثنائها من سائر آيات السورة المكية بعض أهل التفسير[4]. والخطاب فيها للمكلفين جميعًا، وإن كان ابتداؤه لأهل المدينة[5].

---

(1) أخرجه الطبري في جامع البيان برقم (30678)، وضعفه ابن كثير في تفسيره 3124/7، وضعفه أيضًا ابن حجر في الفتح 725/8، وابن حجر الهيثمي في الصواعق 490/2.

(2) أخرجه ابن جرير في جامع البيان 144/11.

(3) جزء من الحديث الذي أخرجه البخاري برقم (4818).

(4) انظر: فتح الباري 725/8، والزيادة والإحسان 238/1.

(5) انظر: فتح الباري 725/8.

ونتيجة لهذا الخلاف أشار ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة إلى إمكانية القول بتعدد نزول الآية فقال: (... ويؤيده أن السورة مكية، ورواية نزولها بالمدينة لما فخرت الأنصار على العباس وابنه ضعيفة، وعلى فرض صحتها تكون نزلت مرتين...)[1].

ومما حمل ابن حجر وغيره على القول بتكرر نزول الآية كون سورة الشورى مكية، وهذه الآية متنازع في القول بمكيتها أو مدنيتها.

يقول الألوسي: والظاهر من هذه الأخبار أن الآية مكية، والقول بأنها في الأنصار يقتضي كونها مدنية[2].

وقد رجح ابن جرير رحمه الله القول الأول في معنى الآية وأنها نزلت في مكة كسائر آيات سورة الشورى فقال: (وأولى الأقوال بالصواب، وأشبهها بظاهر التنزيل قول من قال: معناه: قل لا أسئلكم عليه أجرًا يا معشر قريش إلا أن تودوني في قرابتي منكم، وتصلوا الرحم التي بيني وبينكم)[3].

ويقول ابن كثير رحمه الله: (وذكر نزولها في المدينة فيه نظر، لأن السورة مكية....)[4].

وقال أيضًا: (..... وذكر نزول هذه الآية في المدينة بعيد)[5].

---

(1) الصواعق المحرقة 490/2.
(2) روح المعاني 48/25.
(3) جامع البيان للطبري 145/11.
(4) تفسير ابن كثير 3124/7.
(5) المصدر السابق 3125/7.

وممن رجح القول الأول الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان حيث يقول: (والتحقيق إن شاء الله أن معنى الآية هو القول الأول: (إلا المودة في القربى) أي: إلا أن تودوني في قرابتي منكم وتحفظوني فيها فتكفوا عني أذاكم وتمنعوني من أذى الناس كما هو شأن أهل القرابات)[1].

وعلى هذا فلا صحة للقول بتكرر نزولها لأنها إنما نزلت مرة واحدة بمكة، والروايات الواردة في نزولها بالمدينة ضعيفة.

(1) أضواء البيان 205/7.

المـلاحـق

ملحق (ا)

جدول يوضح الآيات والسور المدعى تكرر نزولها ومواضع ذكر ذلك من كتب العلماء

الكتاب والمؤلف / السورة والآية	الكشف والبيان للثعلبي	معالم التنزيل للبغوي	تفسير القرآن للسمعاني	تفسير القرطبي	التفسير الكبير الرازي	زاد المسير ابن الجوزي	أنوار التنزيل البيضاوي	البرهان للزركشي	تفسير القرآن ابن كثير	مجموع الفتاوى ابن تيمية	فتح الباري ابن حجر	المواهب اللدنية القسطلاني	الصواعق المحرقة الهيتمي	الإتقان للسيوطي	المحبر للسيوطي	قلائد المرجان الكرمي	حاشية الشهاب	روح المعاني الآلوسي	فتح القدير للشوكاني	الزيادة والإحسان ابن عقيلة	دستور العلماء
سورة الفاتحة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓					✓		✓	✓	✓	✓	✓	
سورة الأنعام																		✓			
سورة الكوثر																	✓				
سورة الإخلاص								✓		✓				✓							

آية 64 آل عمران									✓		✓							□			
آية 67 المائدة														□				✓		□	
آية 113 التوبة								✓			✓			✓						✓	
آية 114 هود								✓			✓			✓							
خواتيم النحل														✓	✓					✓	
آية 76 الإسراء																				✓	
آية 85 الإسراء								✓	✓		✓	✓		✓						✓	
مطلع الروم														✓			✓	✓		✓	
آية 33 الأحزاب																		✓			✓
آية 23 الشورى													✓								

ملحق (2)

جدول يوضح عدد مواضع التكرار المدعاه من خلال جهود المؤلفات المعاصرة

الكتاب / المؤلف / السورة والآية	نزول القرآن أ. د. محمد الشايع	علوم القرآن بين البرهان والإتقان د. حازم حيدر	إتقان البرهان د. فضل عباس	مسألة تكرار النزول د. عبد الرزاق حسين	أسباب نزول القرآن د. خالد المزيني	الكشف والبيان (هذا البحث)
سورة الفاتحة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سورة الأنعام						✓
سورة الكوثر			✓			✓
سورة الإخلاص			✓	✓		✓
آية 64 آل عمران						✓
آية 67 المائدة						✓
آية 113 التوبة			✓	✓	✓	✓
آية 114 هود	✓		✓	✓		✓
خواتيم النحل	✓	✓	✓	✓	✓	✓
آية 76 الإسراء						✓
آية 85 الإسراء	✓		✓	✓	✓	✓
مطلع الروم			✓	✓		✓
آية 33 الأحزاب						✓
آية 23 الشورى						✓

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ..وبعد:

فها نحن نصل إلى خاتمة هذا البحث الذي عشت معه أياماً وشهوراً أتقلب في حدائق غناء من كتب التفسير وعلوم القرآن وسائر مصادر ومراجع هذا البحث.

وفيها جملة من النتائج والتوصيات:

وهي على النحو التالي:

أولاً: يعتبر التوسع في مرويات أسباب النزول أحد أهم أسباب القول بتكرر النزول وتعدده، ولذلك لابد من التطبيق الحقيقي لطرق الترجيح المعتبرة عند العلماء بين أسباب النزول المتعارضة، حتى نمحص الروايات الصريحة والصحيحة والراجحة من غيرها.

ثانياً: لا مانع أن تكون السورة مكية وفيها آيات مدنية والعكس كذلك.

ثالثاً: تعد السور المختلف في مكان نزولها وكذلك الآيات من أهم أسباب القول بتكرار النزول، ولذلك نحن بحاجة إلى الاستفادة من جملة الخصائص والضوابط والمميزات التي جعلها العلماء إحدى العلامات على معرفة المكي والمدني. وهي ما يسمى بالطريق الاجتهادي القياسي؛ لنقلل من عدد السور والآيات المختلف فيها، ولتسهم في حصر المواضع المختلف في تعدد نزولها.

رابعاً: يتضح عند التمحيص لتلك الآراء والأقوال في مسألة تعدد النزول أن الراجح هو عدم تكرار نزول آية أو سورة من المواضع المدعى نزولها إذا لو صح ذلك

لتكررت كتابة تلك الآيات والسور، كما تكررت كتابة البسملة وآيات عدة في سور: (الرحمن، المرسلات، التوبة، التحريم) وغيرها.

خامساً: بلغ عدد المواضع التي وقفت عليها مما ادعى تكرر نزوله أربعة عشر موضعاً – أربع سور وعشر آيات – ولا صحة للقول بتكرر نزول واحدٍ منها.

سادساً: كثير من مسائل وجزئيات علوم القرآن مازالت بحاجة إلى البحث والتمحيص والتدقيق، وهذا البحث الذي هذه خاتمته نموذج على حاجة تلك المسائل إلى البحث والتمحيص.

سابعاً: لا تعني النتيجة التي توصلت إليها في هذا البحث وهي: عدم صحة تكرار نزول شيء من القرآن، القدح في أحدٍ من الأعلام الذين نقل عنهم القول بخلاف ذلك، بل هم علماؤنا وأئمتنا وحملة هذا العلم ونقلته إلينا.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

المصادر والمراجع

1- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق د. مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط3، 1416هـ - 1996م.

2- أحكام القرآن، لابن العربي، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ - 1996م.

3- اختبارات السيوطي، وترجيحاته في علوم القرآن، جمعا ودراسة، رسالة ماجستير لعلي النجاشي، غير مطبوعة.

4- أسباب النزول (لباب النقول في أسباب النزول)، للسيوطي، تحقيق خالد شبل، دار الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م.

5- أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق ماهر الفحل، دار الميمان – الرياض، ط1، 1426هـ - 2005م.

6- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1391هـ.

7- برواية يحيى الليثي، المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت.

8- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م.

9- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

10- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط، 1415هـ - 1995م.

11- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان للشيخ طاهر الجزائري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط3، 1413هـ.

12- التحبير في علم التفسير، تحقيق د. فتحي مزيد، دار المنار للنشر والتوزيع، ط 1406هـ - 1986م.

13- التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

14- تفسير القرآن العظيم، الدمشقي، ابن كثير، تحقيق محمد البنا، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1419هـ.

15- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1415هـ - 1994م.

16- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق كمال الحوت، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

17- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ - 2006م.

18- جمال القراء وكمال الإقراء، السخاوي، علم الدين، علي بن محمد، تحقيق: د. علي البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط1، 1408هـ.

19- حاشية الشهاب، علي البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي)، للشهاب الخفاجي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ - 1997م.

20- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصفهاني، أبو نعيم، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الباز، مكة.

21- الدرر المنشور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد الله التركي، مركز هجر، القاهرة، ط1، 1424هـ - 2003م.

22- دقائق التفسير، لابن تيمية، تحقيق محمد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط2، 1404هـ - 1984م.

23- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، ط1، 1427هـ - 2006م.

24- سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني، محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، 1408هـ.

25- سنن ابن ماجه، القزويني، ابن ماجه، تحقيق خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1418هـ.

26- سنن أبي داود، السجستاني، أبو داود، سليمان بن الأشعث، تحقيق عزت الدعاس، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1418هـ.

27- السنن الكبرى، النسائي، أحمد بن شعيب، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ.

28- شعب الإيمان، البيهقي، أحمد بن الحسين، أبو بكر، تحقيق أبي هاجر زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ.

29- شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي، تحقيق أبي هاجر زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.

30- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لشمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق عمر بن سليمان الحفيان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1420هـ - 1999م.

31- صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، لعلاء الدين بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1418هـ - 1997م.

32- صحيح سنن الترمذي، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، 1422هـ - 2002م.

33- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، لأبي العباس أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ - 1997م.

34- ضعيف سنن ابن ماجه، الألباني، محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف، الرياض.

35- العجاب في بيان الأسباب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق فواز زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م.

36- علوم القرآن بين البرهان والإتقان، دراسة موازنة، د. حازم حيدر، دار الزمان، المدينة، ط2، 1427هـ - 2006م.

37- فتاوى ومسائل ابن الصلاح، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، مكتبة المعارف، الرياض، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ – 1986م.

38- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محمد فؤاد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ.

39- فضائل القرآن، ابن الضريس، محمد بن أيوب، تحقيق: غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، ط1، 1408هـ.

40- فضائل القرآن، الفريابي، جعفر بن محمد، تحقيق: يوسف عثمان فضل الله، مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ.

41- فضائل القرآن، الهروي، أبو عبد القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1415هـ.

42- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شبية، تحقيق محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، 1416هـ.

43- الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، لأبي إسحاق الثعلبي، تحقيق أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م.

44- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.

45- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1413هـ - 1992م.

46- مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العلوم الشرعية، عمادة البحث العلمي، العدد التاسع، شوال 1429هـ.

47- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، علي بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1408هـ.

48- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، دار عالم الكتب، الرياض، 1412هـ.

49- المحرر في أسباب نزول القرآن (من خلال الكتب التسعة)، دراسة الأسباب رواية ودراية، د. خالد بن سليمان المزيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1، 1427هـ.

50- المحلى، الأندلسي، علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة.

51- المدخل لدراسة القرآن الكريم، لمحمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1412هـ - 1992م.

52- مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي، د. عبد الرزاق حسين أحمد، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العلوم الشرعية، عدد 9، شوال 1429هـ.

53- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله الحافظ، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، مكتبة المعارف، الرياض، دار المعرفة، بيروت.

54- المسند، ابن حنبل، أحمد بن محمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ.

55- مشكل الآثار، أبو جعفر الطحاوي، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، 1333هـ.

56- معاني القرآن، للنحاسي، تحقيق محمد بن علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط1، 1408هـ - 1998م.

57- المعجم الأوسط للحافظ الطبراني، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1407هـ - 1987م.

58- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق.

59- المعجم الكبير، الطبراني، سليمان بن أحمد، أبو القاسم، تحقيق حمدي السلفي، دار إحياء التراث، ط2.

60- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد بن عبد العظيم الزرقاني، تخريج أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1409هـ - 1988م.

61- المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، يحيى بن شرف، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1423هـ.

62- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، أحمد بن محمد العسقلاني، تحقيق صالح الشامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1412هـ - 1991م.

63- موسوعة مصطلحات جامع العلوم (دستور العلماء)، القاضي الفاضل الأحمد نكري، تحقيق وتقديم وترجمة رفيق العجم وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

64- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

65- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل، لأبي جعفر النحاس، تحقيق سليمان اللاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ - 1991م.

66- نزول القرآن الكريم، د. محمد بن عبد الرحمن الشايع، ط1، 1418هـ - 1997م.

67- النهاية في غريب الحديث والأثر، الجزري، أبو السعادات ابن الأثير، تحقيق وتخريج صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.

فهـرس المحتويـات

المقدمة..... 13

التمهيد..... 18

المبحث الأول: أسباب تعدد النزول والحكمة فيه.....35

المبحث الثاني: أسباب القول بتعدد النزول..... 39

المبحث الثالث: مذاهب العلماء في مسألة تعدد النزول.....44

المبحث الرابع: دراسة السور المختلف في تعدد نزولها.....53

المبحث الخامس: دراسة الآيات المختلف في تعدد نزولها.....73

الخاتمة..... 117

الملاحق.....114

المصادر والمراجع.....119

فهرس المحتويات.....127